



الجمهورية التونسية

وزارة العدل

# التقرير السنوي للأداء

## لسنة 2019

ماي 2020

## المفهرس

- المحور الأول التقديم العام ..... 4
1. تقديم عام لأهم جوانب نشاط المهمة خلال سنة 2019..... 5
2. تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2019..... 10
- المحور الثاني: تقديم تنفيذ برامج المهمة ..... 13
- I. برنامج العدل..... 14
1. التقديم العام للبرنامج : ..... 15
2. تقديم أداء البرنامج لسنة 2019: ..... 17
- 1.2-تقديم لتنفيذ ميزانية برنامج العدل: ..... 17
- 2.2-تقديم لنتائج الأداء لبرنامج العدل وتحليلها: ..... 20
- II. برنامج السجون والإصلاح ..... 50
1. التقديم العام للبرنامج : ..... 51
2. تقديم أداء البرنامج لسنة 2019: ..... 53
- 1.2-تقديم لتنفيذ ميزانية برنامج السجون والإصلاح: ..... 53
- 2.2 -تقديم لنتائج الأداء لبرنامج السجون والإصلاح وتحليلها: ..... 55
- III. برنامج القيادة والمساندة ..... 77
1. التقديم العام للبرنامج : ..... 78
2. تقديم أداء البرنامج لسنة 2019 : ..... 81
- 1-2تقديم لتنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة : ..... 81
- 2.2- تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها : ..... 83

## قائمة الجداول

- جدول عدد 1: تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2019 حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)  
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات لدفع) ..... 10
- جدول عدد 2: تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات: التوزيع حسب البرامج  
(اعتمادات الدفع) ..... 12
- جدول عدد 3: تنفيذ ميزانية برنامج العدل لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات: التوزيع حسب  
طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع) ..... 17
- جدول عدد 4: تنفيذ ميزانية برنامج العدل لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات: التوزيع حسب  
البرامج الفرعية (اعتمادات الدفع) ..... 19
- جدول عدد 5: الهدف الاستراتيجي 1-1: التقليل في آجال الخدمات القضائية ..... 23
- جدول عدد 6: الهدف الاستراتيجي 1-2: تطوير جودة الخدمات القضائية ..... 32
- جدول عدد 7: الهدف الاستراتيجي 1-3: تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها ..... 40
- جدول عدد 8: تنفيذ ميزانية برنامج السجون والإصلاح لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات:  
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع) ..... 53
- جدول عدد 9: تنفيذ ميزانية برنامج السجون والإصلاح لسنة 2019 مقارنة  
بالتقديرات: التوزيع حسب البرامج الفرعية (اعتمادات الدفع) ..... 54
- جدول عدد 10: الهدف 1-2: تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم وتحسين ظروف الإقامة ... 58
- جدول عدد 11: الهدف 2-2: تحسين ظروف عمل الأعوان الإقامة ..... 67
- جدول عدد 12: الهدف 2-3: تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية ..... 72
- جدول عدد 13: تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات  
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع) ..... 81

- جدول عدد14: تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات: التوزيع حسب البرامج الفرعية (اعتمادات الدفع) ..... 82
- جدول عدد15: الهدف الخاصي 1.1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية: ..... 84
- جدول عدد16: الهدف الخاصي 1.1.9: تحسين استهلاك ميزانية التنمية والتدخل ..... 88
- جدول عدد17: الهدف الخاصي 3.9: فاعلية برنامج القيادة والمساندة ..... 94

# المحور الأول

---

# التقديم العام

---

## 1. تقديم عام لأهم جوانب نشاط المهمة خلال سنة 2019

تتمحور استراتيجية مهمّة العدل حول نقطتين أساسيتين: تطوير المرفق القضائي بما يستجيب لحاجيات المتقاضين والمستثمرين والتّهوض بالمنظومة السجنية بما يضمن الرقي بمنظومة حقوق الإنسان.

وانطلاقاً من هذه الرؤية الاستراتيجية تمّ توزيع اعتمادات المهمة ضمن برنامجين أساسيين هما "برنامج العدل" الذي يضمّ المحاكم بمختلف أصنافها والمعهد الأعلى للقضاء و"برنامج السجون والإصلاح" الذي يضمّ المؤسسات السجنية والإصلاحية والمدرسة الوطنية للسجون والإصلاح، بالإضافة إلى برنامج "القيادة والمساندة" الذي يضمّ الإدارات الفنية المركزية والإدارات الجهوية.

ونظراً للضغوطات التي تواجهها المالية العمومية وتبعاً لاهتراء البنية التحتية للعديد من المحاكم، فقد تمّ رسم أهداف واضحة بطريقة تشاركية تعبّر عن أولويات الوزارة. وقد شهدت سنة 2019 عملاً ميدانياً مكثفاً لهيكل الوزارة شمل جميع مكونات المرفق العدلي بمختلف ولايات الجمهورية، غايتهم إرجاع الثقة في الكفاءات والمؤسسات القضائية والعمل على تطويرها والتّهوض بها، والعمل على تعزيز قيم النزاهة والمصداقية.

وفي إطار تكريس منظومة التصرف العمومي القائم على تحقيق الأداء، أولت وزارة العدل جداول القيادة وجداول المتابعة أهمية قصوى بالإضافة إلى دعم منظومة الإحصاء والشروع في الرقمنة.

كما حرصت الوزارة خلال تنفيذها لميزانية 2019 على التّهوض بالبنية التحتية للمحاكم وتحسين ظروف العمل بها بما يتماشى مع سياسة تدعيم استقلالية السّلطة القضائية. كما تمّ إنجاز عدّة مشاريع لتحسين ظروف الإقامة بالمؤسسات السجنية والإصلاحية.

وعموما فقد تميّزت سنة التصرف 2019 بالتركيز على تكريس ثقافة تحقيق النتائج رغم محدودية الاعتمادات المرسّمة ورغم حاجة القطاع إلى اعتمادات ووسائل إضافية باعتبار خصوصية نشاط الوزارة وما تواجهه من تحديات سيّما في مجالات مكافحة الإرهاب ومقاومة الفساد الاقتصادي والمالي وحلّ الإشكاليات والنزاعات العقارية التي لها تأثير مباشر على مناخ الاستثمار بالبلاد.

وتجدر الإشارة إلى أنّ وزارة العدل تتحمّل مع شركائها مسؤولية تنفيذ استراتيجيتها وخاصة المجلس الأعلى للقضاء والجمعيات المهنية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني والوزارات الأخرى ذات العلاقة.

تمّ تقسيم مهمة العدل إلى ثلاثة برامج وفق تصورات تضمن رسم الأهداف المستقبلية للوزارة والتوظيف الأمثل لميزانية الدولة في هذا القطاع الاستراتيجي، وتتمثل هذه البرامج الثلاثة في:

## مهمة العدل

برنامج 9:  
القيادة والمساندة

برنامج 2:  
السجون والإصلاح

برنامج 1:  
العدل

- الإدارات المركزية  
- الإدارات الجهوية  
- مركز الدراسات  
القانونية والقضائية  
- ديوان مساكن القضاة  
وأعوان الوزارة

- مؤسسة السجون  
والإصلاح  
- المدرسة الوطنية  
للسجون والإصلاح  
- المؤسسات السجنية  
- مراكز إصلاح الأطفال  
الجانحين

- محكمة التعقيب  
- محاكم الحق العام  
- المحكمة العقارية  
وفروعها  
- المعهد الأعلى للقضاء  
- المعهد الأعلى للمحاماة

الهياكل التابعة لكل برنامج

## حوصلة أهداف المهمة ومؤشرات الأداء خلال سنة 2019

المؤشرات	الأهداف	البرنامج الفرعي	البرنامج
1.1.1: نسبة الأحكام المفصلة مقارنة بجملة القضايا المنشورة في نفس السنة	1-1: التقليل في آجال الخدمات القضائية	القضاء العادي	البرنامج عدد 1: العدل
2.1.1: نسبة الأحكام الغيابية			
3.1.1: تطور عدد الأحكام المسحبة الصادرة بالتسجيل			
1.2.1: عدد القضاة والكتبة المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل	2-1: تطوير جودة الخدمات القضائية		
2.2.1: عدد دورات التكوين التخصصي.			
3.2.1: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد.			
4.2.1: نسبة الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة في الآجال.	3-1: تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها		
1.3.1: نسبة المحاكم المؤمنة مقارنة بالعدد الجملي للمحاكم			
2.3.1: المساحة المخصصة لكل موظف			
3.3.1: نسبة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد المرقمنة بالمقارنة مع العدد الجملي للوثائق القابلة للرقمنة	2-2: تحسين ظروف عمل الأعوان		
1.1.2: نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدمات			
2.1.2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحى أو صناعى أو خدماتى			
3.1.2: المساحة المخصصة لكل سجين			
1.2.2: عدد الأعوان الميدانيين بالوحدات لكل 1000 مودع			

2.2.2: نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين			
3.2.2: المساحة المخصصة للفضاءات الإدارية لكل عون إداري.			
1.3.2: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية	3-2- تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية		
2.3.2: نسبة عمليات الفرار للمودعين.			
3.3.2: عدد الاعتداءات على الأعوان صادرة عن كل 1000 مودع.			
1.1.9: نسبة التأطير			
2.1.9: عدد الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل.	1-9: التحكم في كتلة الأجور	القيادة والمساندة	البرنامج عدد:9: القيادة والمساندة
1.2.9: نسبة استهلاك ميزانية التنمية	2-9: تحسين استهلاك ميزانية التنمية والتدخل		
2.2.9: نسبة إشغال المساكن المعدة للكراء	3-9: فاعلية برنامج القيادة والمساندة		
1.3.9: المعدل السنوي لاستهلاك الوقود لسيارة المصلحة			
2.3.9: نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية المشتركة			

وبذلك يكون قياس الأداء لمهمة العدل لسنة 2019 وفق 9 أهداف استراتيجية و25 مؤشر

قياس أداء على النحو التالي:

عدد المؤشرات	عدد الأهداف	البرامج
10	3	العدل
9	3	السجون والإصلاح
6	3	القيادة والمساندة
25	9	المجموع

## 2. تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2019

## جدول عدد 1:

## تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2019 حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2019 (2).	تقديرات 2019		بيان النفقات
المتوفر (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)		ق.م. الأصلي	ق.م. التكميلي (1).	
7999	98,69%	603939	611938	585660	<b>نفقات التصرف</b>
5680	98,93%	527160	532840	514250	تأجير عمومي
771	98,77%	61879	62650	60255	وسائل المصالح
1548	90,59%	14900	16448	11155	التدخل العمومي
662	99,05%	69338	70000	69550	<b>نفقات التنمية</b>
					الاستثمارات المباشرة
662	99,05%	69338	70000	69550	على الميزانية
					على القروض الخارجية
0	100%	450	450	450	<b>التمويل العمومي</b>
0	100%	450	450	450	على الميزانية
					على القروض الخارجية
					صناديق الخزينة
8661	98,73%	673277	681938	655660	<b>المجموع العام</b>

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

يتبين من خلال الجدول السابق المتعلق بتنفيذ ميزانية وزارة العدل حسب طبيعة النفقة

لسنة 2019 أن نسبة تنفيذ الميزانية بلغت 98.73% مقارنة بتقديرات ميزانية الوزارة لسنة

2019.

- على مستوى نفقات التصرف، تمّ إنفاق 98,69 % ممّا هو مبرمج سنة 2019 حيث أنّ تقديرات نفقات التصرف بلغت 611938 ألف دينار في حين أنّ الإنجاز بلغ 603939 ألف دينار.
- بالنسبة لنفقات التنمية، تمّ إنجاز 99.05 % ممّا هو مبرمج سنة 2019. وفي هذا الإطار يلاحظ أنّ تقديرات نفقات التنمية بلغت 70000 ألف دينار في حين أنّ الإنجاز بلغ 69338 ألف دينار. وهي تهتمّ أساسا المشاريع الممولة عن طريق ميزانية الدولة.
- وقد تمّ صرف 450 ألف دينار لتمويل مشاريع ديوان مساكن القضاة وأعاون وزارة العدل في إطار التمويل العمومي.

### رسم بياني عدد 1:

مقارنة بين تقديرات (ق.م التكميلي) وإنجازات ميزانية سنة 2019  
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)



## جدول عدد 2:

## تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات:

## التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2019 (2)	تقديرات 2019 ق.م التكميلي (1)	تقديرات 2019 (ق.م. الأصلي)	البرامج
نسبة الإنجاز	المبلغ				
(1) / (2)	(2)-(1)				
99,23%	2331	301087	303418	292951	العدل
99,09%	3020	327925	330945	322150	السجون والإصلاح
93,04%	3309	44266	47575	40559	القيادة والمساندة
%98,73	8660	673278	681938	655660	المجموع العام

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

## رسم بياني عدد 2:

مقارنة بين تقديرات (ق.م التكميلي) وإنجازات ميزانية سنة 2019  
التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

# المحور الثاني:

---

## تقديم تنفيذ

---

## برامج المهمة

---

# ا. برنامج العدل

- **رئيس البرنامج:** السيد الطيب راشد الرئيس الأوّل لمحكمة التعقيب. تولى رئاسة البرنامج من مارس 2017 إلى فيفري 2020 وقد تم تغييره بالسيد سعيد بن رمضان، متفقد عام مساعد، بداية من مارس 2020.

## 1. التقديم العام للبرنامج :

تبنّت وزارة العدل رؤية استراتيجية تمّ من خلالها تحديد التوجهات العامة وأولويات الإصلاح في قطاع العدل بتونس وذلك بالتشاور مع الأطراف المتدخلة في المجال. تتمثل الأولويات الاستراتيجية التي تمّ تحديدها بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2019 في:

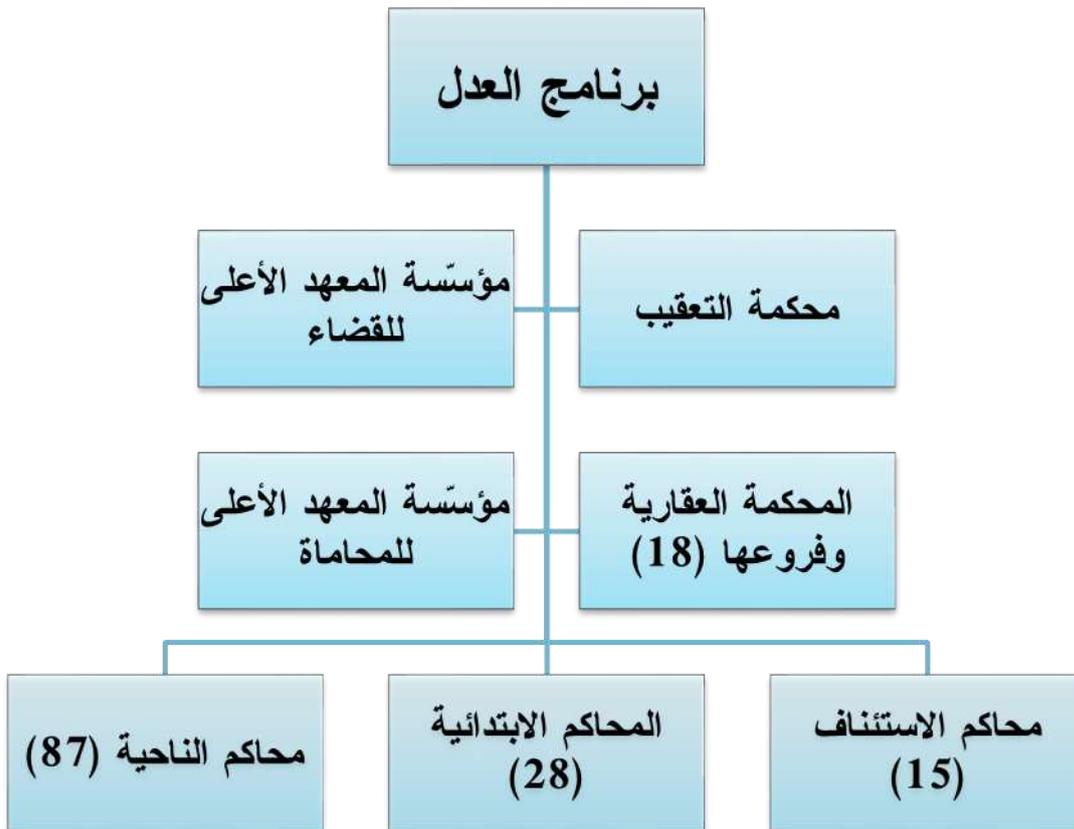
1. حرية واستقلالية السلطة القضائية.
2. رفع معايير أخلاقيات المهنة للمنظومة القضائية.
3. تطوير جودة مرفق القضاء وحماية حقوق المتقاضين.
4. النفاذ إلى العدالة.
5. تدعيم آليات الاتصال والتواصل والشراكة في المؤسسات القضائية والسجنية

واعتبارا لأهمية التقليل في آجال البت في القضايا لما له من تأثير مباشر على مردودية القطاع، تمّ إفراد هذا الطلب بهدف خاص " التقليل في آجال الخدمات القضائية" وذلك قصد توفير كل المستلزمات المادية والمعنوية للنهوض بالقطاع بما في ذلك الخدمات المسداة من قبل المحكمة العقارية وخاصة فيما يتعلق بالمسح العقاري ودوره في دفع العجلة الاقتصادية بالبلاد.

كما تمّ تخصيص هدف ثان قصد تطوير جودة الخدمات القضائية وتدعيمها في جميع مراحلها وتحسن أداء مختلف الهياكل وذلك بتوفير كل المستلزمات المادية والمعنوية وتوفير التكوين اللازم لكل المتدخلين في الشأن القضائي، بالإضافة إلى تحسين الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد وتحسين نسبة الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة في الآجال.

واعتباراً لأهمية تأهيل وتعصير مرفق القضاء بالإضافة إلى حماية مقرّاته في تحقيق الرفع من جودة الخدمة القضائية فقد تمّ إدراج هدف خصوصي يتعلق بضرورة تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها حيث لا يمكن تحقيق الأهداف الإستراتيجية للوزارة دون تحسين ظروف العمل بالمحاكم وحماية الإطار القضائي وتأمين المقرات وكذلك المعطيات عبر رقمنة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد.

يضمّ برنامج العدل كل محاكم الحق العام بالإضافة إلى المحكمة العقارية وفروعها داخل الجمهورية ومؤسسة المعهد الأعلى للقضاء بالإضافة إلى المعهد الأعلى للمحاماة. ويتكون من برنامج فرعي واحد " القضاء العدلي".



## 2. تقديم أداء البرنامج لسنة 2019:

## 1.2- تقديم لتنفيذ ميزانية برنامج العدل:

## جدول عدد 3:

## تنفيذ ميزانية برنامج العدل لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات: التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2019	تقديرات 2019	تقديرات 2019	بيان النفقات
نسبة الإنجاز % (1)/(2)	المتوفر (1)-(2)	(2)	ق.م. تكميلي (1)	ق.م. أصلي	
98,28%	4726	269995	274721	<b>264254</b>	<b>نفقات التصرف</b>
98.90%	2821	255524	258345	248345	تأجير عمومي
96,55%	369	10457	10830	10386	وسائل المصالح
72,37%	1532	4014	5546	5523	التدخل العمومي
108,34%	2395	31092	<b>28697</b>	<b>28697</b>	<b>نفقات التنمية</b>
					الاستثمارات المباشرة
108,34%	2395	31092	28697	28697	على الميزانية
					على القروض الخارجية
<b>0%</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>التمويل العمومي</b>
					على الميزانية
					على القروض الخارجية
					صناديق الخزينة
99,23%	2191	301087	303418	<b>292951</b>	<b>المجموع العام</b>

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

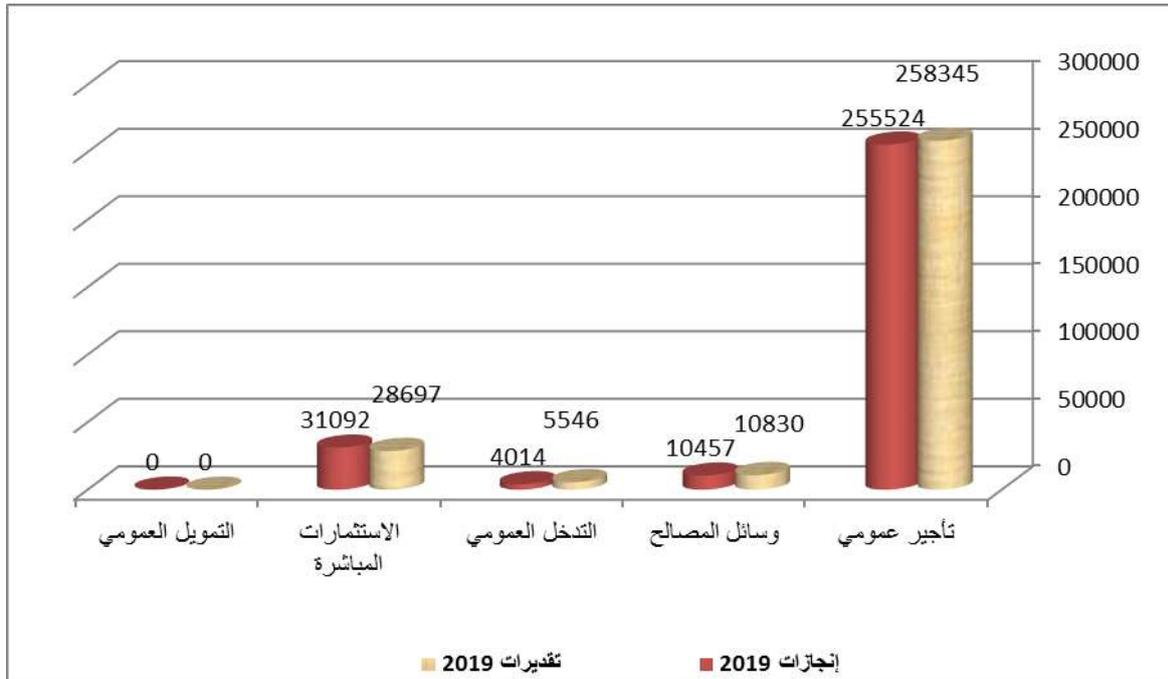
بلغت جملة الاعتمادات المستهلكة 99.23% وهي النسبة القصوى التي يمكن استهلاكها باعتبار محدودية الاعتمادات المخصصة بالنظر إلى متطلبات البرنامج وباعتبار الظرف الاقتصادي الصعب الذي تمرّ به البلاد. كما سجلت نفقات التدخل العمومي نسبة استهلاك تبلغ 72.37% ناتجة عن الاعتماد الإضافي الذي خصّص لخاص الملحقيين القضائيين.

في حين شهدت نفقات التنمية ارتفاعا على مستوى الإنجازات يرجع أساسا إلى تحويل بعض الاعتمادات من برنامج القيادة والمساندة إلى برنامج العدل بعد مصادقة الهيئة العامة لميزانية الدولة.

#### رسم بياني عدد4:

مقارنة بين تقديرات (ق.م التكميلي) وإنجازات ميزانية برنامج العدل لسنة 2019

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع. الدفع)



## جدول عدد4:

تنفيذ ميزانية برنامج العدل لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات:

التوزيع حسب البرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2019	تقديرات 2019	تقديرات 2019	بيان النفقات	بيان البرامج الفرعية
نسبة الإنجاز % (2) (1)/	المتوفر (1)-(2)	(2)	ق.م. تكميلي (1)	ق.م. أصلي		
98,28%	4726	269995	274721	264254	نفقات التصرف	القضاء العدلي
108,34%	2395	31092	28697	28697	نفقات التنمية	
0%	0	0	0	0	التمويل العمومي	
99,23%	2191	301087	303418	292951	المجموع العام	

## رسم بياني عدد5:

مقارنة بين تقديرات (ق.م التكميلي) وإنجازات ميزانية  
البرامج الفرعية لسنة 2019

## 2.2- تقديم لنتائج الأداء لبرنامج العدل وتحليلها:

تناغما مع الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المنظومة القضائية استند برنامج العدل لتحديد أولويات المرحلة القادمة على عدة محاور تمت ترجمتها في ثلاثة أهداف إستراتيجية تتمثل في:

(1) التقليل في آجال الخدمات القضائية

(2) تطوير جودة الخدمات القضائية

(3) تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها.

في إطار الأولويات الاستراتيجية التي تمّ تحديدها بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2019 لبرنامج العدل، ولبلوغ الأهداف المبرمجة ومؤشرات قياسها، تمّت برمجة الأنشطة التالية لتحقيق أهداف البرنامج كما يلي:

الأهداف	المؤشرات	الأنشطة
الهدف 1-1 التقليل في آجال الخدمات القضائية	المؤشر 1-1-1 نسبة الأحكام المفصولة مقارنة بجملة القضايا المنشورة في نفس السنة	<ul style="list-style-type: none"> <li>➤ إحداث مكاتب مجهزة بمعدات رقن وطباعة</li> <li>➤ انتداب عدد إضافي من القضاة</li> <li>➤ إعداد لوحة قيادة لتوزيع القضاة والأعوان بين المحاكم حسب النشاط</li> <li>➤ تطوير المنظومة الجزائية والمدنية وتعميمها</li> </ul>
	المؤشر 1-1-2 نسبة الأحكام الغيابية	<ul style="list-style-type: none"> <li>➤ اقتناء معدات نقل لتبليغ الأحكام الغيابية</li> <li>➤ تنقيح النصوص التشريعية ذات العلاقة</li> <li>➤ تدعيم جميع المحاكم الابتدائية التي ستشملها تجربة المعالجة الحينية للقضايا الجزائية TTR خلال الفترة الممتدة بين أكتوبر 2018 وافريل 2019 بالمعدات اللازمة: حواسيب، آلات طباعة.</li> <li>➤ تعميم تجربة المعالجة الحينية للقضايا</li> </ul>

الجزائية TTR على بقية محاكم تونس الكبرى		
<ul style="list-style-type: none"> <li>➤ تدعيم الإطار البشري للمحكمة العقارية</li> <li>➤ تدعيم المحكمة العقارية بوسائل النقل والمعدات اللازمة على مراحل</li> <li>➤ تحسن ظروف العمل بمقرات الفروع العقارية</li> <li>➤ إحدات الفرع العقاري بزغوان</li> </ul>	<p><b>المؤشر 1-1-3</b></p> <p>تطور عدد الأحكام المسحقة الصادرة بالتسجيل</p>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>➤ تكوين القضاة والكتبة في إطار التكوين التخصصي والتكوين المستمر.</li> <li>➤ تنقيح النصوص التشريعية ذات العلاقة</li> <li>➤ توفير الإطار البشري للمعهد الأعلى للقضاء</li> <li>➤ تدعيم ميزانية المعهد</li> <li>➤ توسيع طاقة استيعاب المعهد قصد التكوين</li> </ul>	<p><b>المؤشر 1-2-1</b></p> <p>عدد القضاة والكتبة المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل</p> <p><b>المؤشر 1-2-2</b></p> <p>عدد دورات التكوين التخصصي</p>	<p>الهدف 2-1</p> <p>تطوير جودة الخدمات القضائية</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>➤ تعصير بوابة الوزارة وتوفير النصوص القانونية على ذمة المتقاضين.</li> <li>➤ توفير بعض المعلومات حول القضايا لفائدة المتدخلين عن بعد.</li> <li>➤ تطوير المنظومة الجزائية والمدنية والعقارية</li> </ul>	<p><b>المؤشر 1-2-3</b></p> <p>عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>➤ التكوين اللازم للإداريين والقضاة</li> <li>➤ تأهيل الأرشيف بما يتلاءم مع النصوص التشريعية والترتيبية ذات العلاقة</li> </ul>	<p><b>المؤشر 1-2-4</b></p> <p>نسبة الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة في الأجال.</p>	

<p>➤ حماية المحاكم بالحديد المطروق.</p> <p>➤ تركيز كاميرا مراقبة ومعدات كشف المعادن.</p> <p>➤ تعميم الحراسة الخصوصية على مراحل.</p> <p>➤ تهيئة الفضاءات لاستيعاب أعوان الحراسة.</p>	<p><b>المؤشر 1-3-1</b></p> <p>نسبة المحاكم المؤمنة مقارنة بالعدد الجملي للمحاكم</p>	<p>تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها</p> <p>الهدف 3-1</p>
<p>➤ بناء وتوسعة المحاكم حسب عدد الموظفين وتطور حجم العمل.</p> <p>➤ الإسراع في انجاز المشاريع الجارية بالتنسيق مع مختلف المتدخلين.</p>	<p><b>المؤشر 2-3-1</b></p> <p>المساحة المخصصة لكل موظف</p>	
<p>➤ تدعيم عدد الأعوان المخصصين لرقمنة الأحكام</p> <p>➤ تعميم المعدات في المحاكم على مراحل</p>	<p><b>المؤشر 3-3-1</b></p> <p>نسبة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد المرقمنة بالمقارنة مع العدد الجملي للوثائق القابلة للرقمنة</p>	

### ❖ الهدف الاستراتيجي 1-1: التقليص في آجال الخدمات القضائية:

- **تقديم الهدف:** تمّ اختيار هذا الهدف قصد تحسين وتدعيم الخدمات القضائية المسداة في جميع مراحلها وذلك بتحسين أداء مختلف المتدخلين في الشأن القضائي والتقليص في آجال البت في القضايا وذلك بتوفير كلّ المستلزمات المادية والمعنوية للنهوض بالقطاع.

## جدول عدد5:

## الهدف الاستراتيجي 1-1: التقليل في آجال الخدمات القضائية

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %	
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	م=ج-ب	م/ب %
المؤشر 1.1.1: نسبة الأحكام المفصلة مقارنة بجملة القضايا المنشورة في نفس السنة	(%)	62,2	63,5	61,9	- 0,30	-0,48%	-1,60	-2,52%
المؤشر 2.1.1: نسبة الأحكام الغيابية	(%)	57,6	45	53,8	- 3,80	-6,60%	-8,8 (*)	-16,36% (*)
المؤشر 3.1.1: تطور عدد الأحكام المسحبة الصادرة بالتسجيل			12807	19639			6832	53,35%

الهدف الاستراتيجي 1.1: التقليل في آجال الخدمات القضائية

## رسم بياني عدد 6:

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قياس الأداء لسنة 2019 الخاصة بالهدف:  
"التقليص في آجال الخدمات القضائية"



○ تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019

✓ المؤشر 1.1.1: نسبة الأحكام المفصولة مقارنة بجملة القضايا المنشورة في نفس السنة:

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2019 و 2018		نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %
					أ	ب	
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	م=ج-ب م/ب %
المؤشر 1.1.1: نسبة الأحكام المفصولة مقارنة بجملة القضايا المنشورة في نفس السنة	(%)	62,2	63,5	61,9	- 0,30	-0,48%	-1,60
							-2,52%

بلغت نسبة القضايا المفصولة (2433791) من مجموع القضايا الواردة (2632240) خلال سنة 2019 والقضايا المتخلدة بالذمة من السنة الفارطة (1301804) ما يعادل 61.9 % في حين أنّ التقديرات كانت في حدود 63.5 % وهي نتيجة تشير إلى نسبة إنجاز تقدّر بـ97.5%. وبالمقارنة مع إنجازات 2018 نلاحظ تراجع طفيف لنسق الفصل في القضايا بالسنة القضائية 2019 بنسبة -0.48 %.

### 1. أهمّ الأنشطة التي تمّ إنجازها:

- انتداب أعوان محاكم لرقن الأحكام
- انتداب إطار قضائي
- تكوين لجان للنظر في تنقيح النصوص التشريعية ذات العلاقة
- القيام بملتقيات دولية بخصوص مناقشة النسخة الجديدة من مجلة الإجراءات الجزائية
- القيام بدورات تكوينية لفائدة القضاة حول آلية الوساطة كآلية للتقليص في حجم النزاعات
- تنظيم ورشات بخصوص دعم مراجعة مجلة المرافعات المدنية والتجارية.

### 2. تحديد أهمّ النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر الاعتمادات المالية الكافية لانتداب العدد الكافي من الموارد البشرية
- غياب نظام معلوماتي بالوزارة والاعتماد على العد اليدوي في جمع المعطيات بالمحاكم
- نقص في الإطار القضائي
- سوء توزيع الإطار البشري بين المحاكم حسب النشاط بسبب صعوبة نقلة الأعوان بين المناطق.

## ✓ المؤشر 1-1-2: نسبة الأحكام الغيابية

نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %	مقارنة بين 2018 و 2019		إنجازات 2019	تقديرات 2019	إنجازات 2018	وحدة المؤشر	مؤشرات قياس الأداء	الهدف الاستراتيجي 1.1: تقليص في آجال الخدمات القضائية
	م/ب %	م=ج-ب	د/أ %	د=ج-أ	ج			
16.36-	8.8-	-6,60%	- 3,80	53,8	45	57,6	(%)	المؤشر 2.1.1: نسبة الأحكام الغيابية

بلغت نسبة الأحكام الغيابية خلال السنة القضائية 2018-2019 على مستوى محاكم تونس الكبرى 53.8% مقارنة بإنجازات 2018 التي بلغت 57.6% وهو ما يمثل تراجع إيجابي طفيف قدر ب 6.6% وهو ما يبين مدى السهر على تقليص نسبة الاحكام الغيابية. فقد تم تسجيل نسبة 30.7% على مستوى محكمة الاستئناف بتونس في حين بلغت هذه النسبة 56.5% بالمحاكم الابتدائية لدائرة استئناف تونس (60.7% بأريانة، 59.8% بين عروس، 60.6% بتونس، 34% بتونس و 42.3% بمنوبة).

كما بلغت هذه النسبة 54.5% بنواحي دائرة تونس. أما فيما يتعلق بتقديرات سنة 2019 كانت في حدود 45% وهي نتيجة تشير إلى نسبة إنجاز تقدر ب 83.64%. وتعود أسباب عدم بلوغ الهدف المنشود والمقدر ب 45% إلى العديد من الصعوبات منها النقص في الموارد البشرية إضافة إلى أنّ تجربة خلية الفصل السريع للقضايا الجزائية لا تزال حديثة العهد على مستوى المحاكم الابتدائية (انطلاق تركيز الخلية بكل من ابتدائية أريانة وبن عروس وتونس 2 خلال شهري أفريل وماي 2018). في حين لم يقع تركيز خلية الفصل

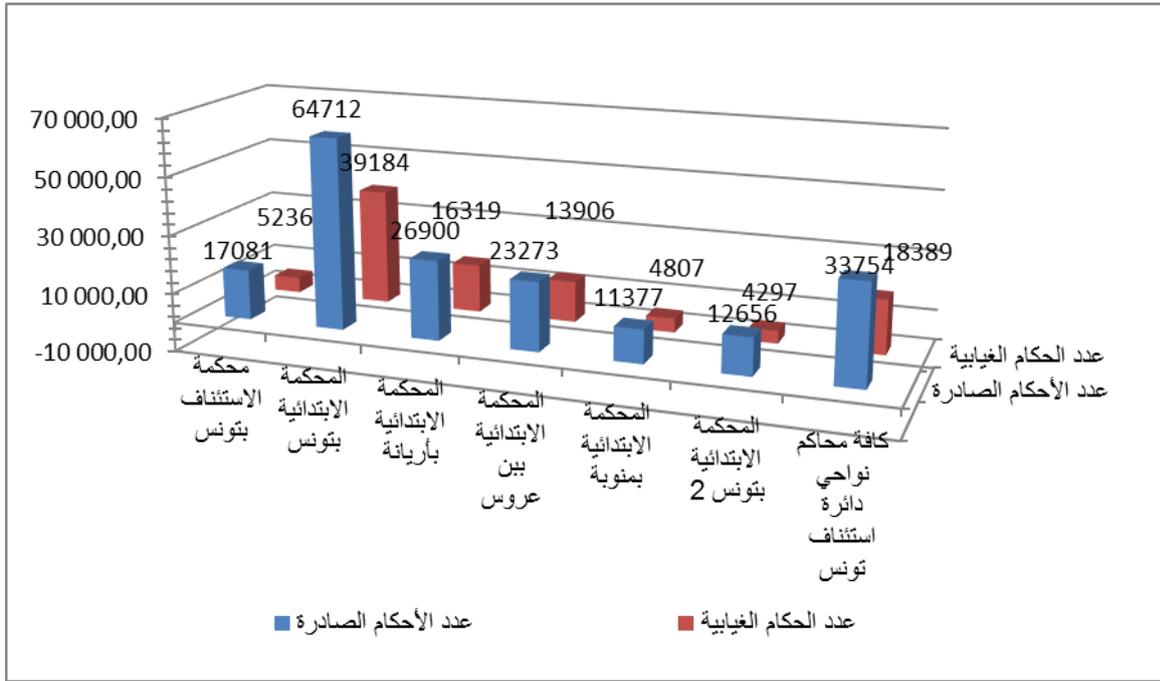
السريع بعد بالمحكمة الابتدائية بتونس. كما أنّ نشاط الخلية لا يشمل كافة المحاضر إذ يستثنى منها قضايا الشيك بدون رصيد والتي تمثل أكثر من 50 % من مجموع القضايا الجزائية وكذلك المحاضر الجبائية والديوانية والمخالفات والجنح المتعلقة بمجلة مخالفة الطرقات.

**نسب (%) الأحكام الغيابية المسجلة مقارنة بجملة الأحكام الصادرة  
لدى محاكم دائرة استئناف تونس  
خلال السنة القضائية 2018-2019**

المحاكم	عدد الأحكام الصادرة	عدد الحكام الغيابية	نسبة (%) الأحكام الغيابية
محكمة الاستئناف بتونس	17081	5236	30.7
المحكمة الابتدائية بتونس	64712	39184	60.6
المحكمة الابتدائية بـرّيّانة	26900	16319	60.7
المحكمة الابتدائية ببين عروس	23273	13906	59.8
المحكمة الابتدائية بمنوبة	11377	4807	42.3
المحكمة الابتدائية بتونس 2	12656	4297	34.0
مجموع المحاكم الابتدائية لدائرة استئناف تونس	138918	78513	56.5
كافة محاكم نواحي دائرة استئناف تونس	33754	18389	54.5
المجموع العام لكافة محاكم دائرة استئناف تونس	189753	102138	53.8

## عدد الأحكام الصادرة وعدد الأحكام الغيابية لدى محاكم دائرة إستئناف تونس

خلال السنة القضائية 2018 - 2019

**1. أهم الأنشطة التي تم إنجازها:**

- تكوين لجان للنظر في تنقيح النصوص التشريعية ذات العلاقة،
- انتداب إطار قضائي،
- تعميم تدريجي لبرنامج الفصل السريع للقضايا الجزائية ليشمل مختلف المحاكم الابتدائية بالجمهورية بعد أن اقتصر في مرحلته الأولى على ابتدائيات منوبة ونابل وبنزرت وبنعروس وزغوان وتونس 2 وقرمبالية وأريانة.

**2. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

- عدم توفر الاعتمادات المالية الكافية لانتداب العدد الكافي من الموارد البشرية لتبليغ الأحكام الغيابية
- غياب نظام معلوماتي بالوزارة والاعتماد على العدّ اليدوي في جمع المعطيات بالمحاكم

- نقص في العنصر البشري (أعضاء النيابة العمومية، كتبة...)
- النقص في المعدات والتجهيزات الخاصة بتركيز خلية الفصل السريع للقضايا الجزائية،
- عدم تفعيل آلية الفصل السريع للقضايا الجزائية بالقدر الكافي في قضايا المخالفات الاقتصادية (قضايا إدارة) من طرف الإدارات الجهوية للتجارة.

### ✓ المؤشر 1-1-3: تطوّر عدد الأحكام المسحية الصادرة بالتسجيل:

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	
المؤشر 3.1.1: تطوّر عدد الأحكام المسحية الصادرة بالتسجيل	عدد		12807	19639		م=ج-ب	53,35%
						م/ب %	6832

### تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت المساحة المسجلة 19639 هكتار من جملة 12807 هكتار مبرمجة وبذلك تبلغ نسبة المساحات الصادرة بالتسجيل 153,34% مقارنة بالمناطق الصادرة فيها قرارات فتح مناطق مسحية. يرجع التطور في عدد الأحكام المسحية الصادرة بالتسجيل إلى استرجاع أعمال المسح الإجمالي لنسقتها بفضل التركيز عليها وإعطائها مكانة مهمة في برنامج عمل المحكمة العقارية وتحفيز دوائر المسح العقاري الإجمالي على الفصل فيها في أفضل الأجل والمتابعة اليومية من المشرفين على المحكمة.

وبرغم ما تعانيه لجان المسح العقاري الإجمالي من إشكاليات عميقة متصلة أساسا بتقدم أسطول السيارات و تعطل أعمال اللجان لمدة طويلة ومتكررة ومتعاقبة نتيجة لذلك

وبالرغم من عدم توفر أعوان فنيين من ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري لمرافقة القضاة المقررين لتنفيذ الأحكام التحضيرية لتهيئة القضايا للفصل فقد تمكنت المحكمة من تسجيل نسبة تطور في الملفات المفصولة في مادة التسجيل الإجباري عالية جدا بلغت 70.9 % إذ قفز عدد الملفات المفصولة من 11493 في السنة القضائية 2018/2017 إلى 19639 في السنة القضائية 2019/2018.

### المفصول في الاجباري

من سبتمبر 2018 الى موفى جويلية 2019

ع/ر	الفرع	المفصول
1.	تونس	5
2.	نابل	100
3.	بنزرت	494
4.	المنستير	3148
5.	صفاقس	734
6.	قفصة	1297
7.	قابس	1061
8.	مذنين	2984
9.	تطاوين	282
10.	القصرين	674
11.	الكاف	1890
12.	جندوبة	482
13.	القيروان	2216
14.	باجة	226
15.	المهدية	1592
16.	سليانة	737
17.	سيدي بوزيد	397
18.	قبلي	1320
19.	الجملة	19639

ملاحظة : سوسة ليس بها مسح

إنّ العدد الجملي لأحكام التسجيل المسحي يمثل نتيجة إيجابية بالنظر إلى قلة إمكانيات المحكمة العقارية ويجب العمل على تطوير عدد الأحكام في الثلاث سنوات المقبلة بنسبة 2% وذلك بتعزيز الإمكانيات البشرية والمادية.

### **1. أهمّ الأنشطة المبرمجة لتحقيق تطور عدد الأحكام المسحية الصادرة بالتسجيل:**

توفير وسائل العمل الضرورية للجان المسح العقاري والقضاة المقررين بالدوائر المسحية وخاصة منها السيارات للتنقل إلى المناطق المسحية.

### **2. أهمّ النقاط المتعلقة بالمؤشر**

- نقص الإمكانيات المادية و أساسا السيارات المخصّصة لأعمال المسح الإجمالي.
- نقص الإطار من قضاة وكتابة وأعوان.
- ارتباط تجهيز الملفات المسحية للحكم من أبحاث عينية وغيرها بمساعدة الأعوان الفنيين التابعين لديوان قيس الأراضي والمسح العقاري الذين يشهد عددهم نقصا كبيرا.

### **❖ الهدف الاستراتيجي 1-2: تطوير جودة الخدمات القضائية:**

▪ **تقديم الهدف:** تمّ اختيار هذا الهدف قصد تحسين وتدعيم جودة الخدمات القضائية المسداة في جميع مراحلها قصد تحسن أداء مختلف المتدخلين في الشأن القضائي وذلك بالترفيغ في نسق التكوين وتوفير الخدمات القضائية عن بعد وتحسين نسبة الرد على مطالب النفاذ للمعلومات في الأجل.

## جدول عدد 6:

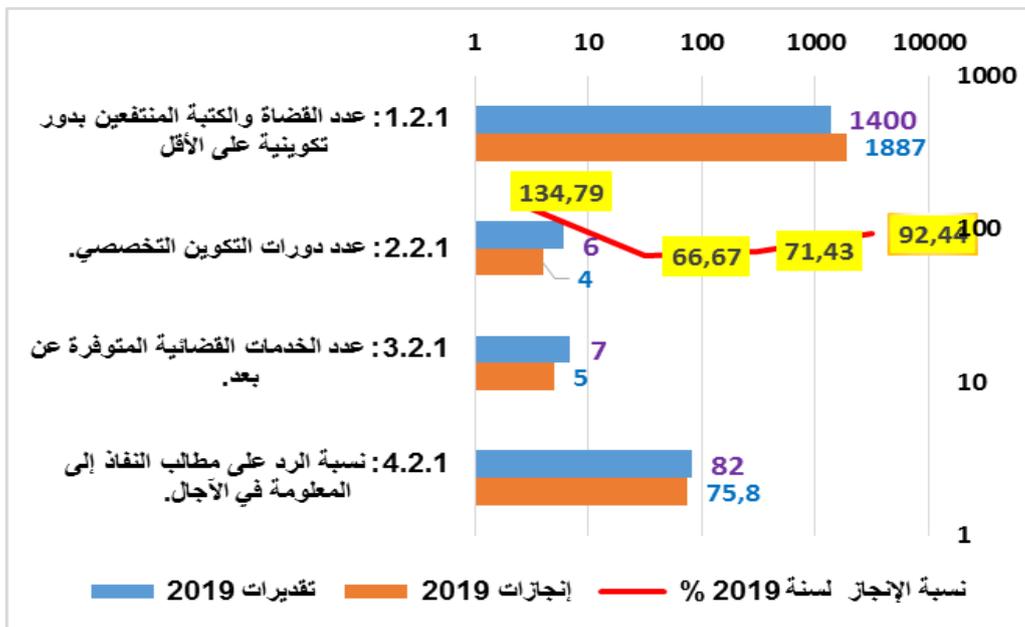
## الهدف الاستراتيجي 1-2: تطوير جودة الخدمات القضائية

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %	
					أ	ب	ج	د/أ %
1.2.1: عدد القضاة والكتابة المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل	عدد	1379	1400	1887	508	36,84%	487	34,79%
2.2.1: عدد دورات التكوين التخصصي.	عدد	3	6	4	1	33,33%	2	33,33%
3.2.1: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد.	عدد	6	7	5	1	16,67%	2	28,57%
4.2.1: نسبة الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة في الآجال.	%	83	82	75,8	7,2	8,67%	6,2	7,56%

الهدف الاستراتيجي 2.1: تطوير جودة الخدمات القضائية

## رسم بياني عدد 7:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات 2019 لمؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف: تطوير جودة الخدمات القضائية



**تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:****✓ المؤشر 1-2-1 : عدد القضاة والكتبة المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل:**

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %	
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	م=ج-ب	م/ب %
1.2.1: عدد القضاة والكتبة المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل	عدد	1379	1400	1887	508	36,84%	487	34,79%

سجلت إنجازات مؤشر عدد القضاة والكتبة المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل خلال سنة 2019 (1887) تطورا ملحوظا مقارنة بإنجازات سنة 2018 (1379) وكذلك مقارنة بتقديرات 2019 (1400) وهي نتيجة تشير إلى نسبة إنجاز تقدر 134.79%.

**1- تحليل الإنجازات والنتائج الخاصة بمؤشر تكوين القضاة والكتبة:**

نظم المعهد الأعلى للقضاء خلال سنة 2019 ثلاثة وثلاثون ملتقى أو دورة تكوينية على المستويين الوطني والجهوي في إطار التكوين المستمر للقضاة بغاية دعم القدرات شارك خلالها 1262 قاض وتفصيلها كما يلي:

- عدد تسعة عشرة 19 ملتقى ودورة تكوينية في إطار التكوين المستمر الإلزامي الموجّه للقضاة الجدد (أقل من ستة سنوات أقدمية) شارك خلالها 529 قاضي مستجدّ بمعدّل دورتين أو ملتقيين لكلّ منهم.

- عدد أربعة عشر 14 ملتقى تكويني جهوي نظم بالتعاون مع محاكم الاستئناف شارك خلالها عدد 733 قاضي مباشر بدوائر الاستئناف المعنية.

كما شهد المعهد خلال نفس الفترة تنظيم ثلاث 3 دورات تكوينية حضورية لفائدة خمسة أفواج من الملحقين القضائيين وكتبة المحاكم لتكوين حضوري تفصيله كما يلي:

- باشر 252 ملحقاً قضائياً (الفوج عدد 30 سنة أولى) تكوينهم الحضوري بالمعهد بداية من 16 سبتمبر 2019.
- باشر 73 ملحقاً قضائياً (الفوج 29 سنة ثانية) تربّصاتهم بالمحاكم إلى غاية منتصف شهر جويلية 2018.
- باشر عدد 300 من أعوان سلك كتابات المحاكم مراحل تكوين حضورية في إطار التكوين المستمر لكتبة المحاكم يتورّعون على 100 كاتب محكمة مساعد للارتقاء إلى رتبة كاتب محكمة و100 كاتب محكمة للارتقاء إلى رتبة كاتب محكمة أول و100 كاتب محكمة أول للارتقاء إلى رتبة متصرف كتابة محكمة.

## 2- تحديد أهمّ النقاط المتعلقة بالموثّر:

- الحاجة إلى مراجعة الهيكلة التنظيمية للمعهد الأعلى للقضاء كي يتمكن من استقطاب الكفاءات في مجال التكوين القضائي كدعمه بالموارد البشرية الضرورية (قضاة، إدارات إدارية، فنيين و عملة...) كي يتسنى له تطوير أنشطته وتعصير وطرق التكوين به.

- الحاجة إلى تجهيزات تقنية تمكن من إجراء تكوين مستمرّ عن بعد.
- توفير فضاء إقامة تابع للمعهد لتشجيع القضاة والكتبة من داخل الجمهورية على الانتفاع ببرامج التكوين بالمعهد.

### ✓ الموثّر 1-2-2: عدد دورات التكوين التخصصي:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة الموثّر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	
2.2.1: عدد دورات التكوين التخصصي.	عدد	3	6	4	1	33,33%	33,33%-

- تمّت برمجة عدد 6 دورات تكوين تخصصي الموجّه للقضاة لسنة 2019 تم إنجاز 4 دورات منها لتبلغ بذلك نسبة الإنجاز 66.67%. ويعود عدم بلوغ المؤشر للنسبة المنشودة أساسا لعدم وجود نظام تحفيزي للمشاركة والانتفاع بدورات التكوين التخصصي للقضاة من ناحية وعدم توفر تجهيزات تقنية تمكن من إجراء تكوين مستمرّ عن بعد من ناحية أخرى.

### 1- تحليل الإنجازات والنتائج الخاصة بالمؤشر:

نظم المعهد الأعلى للقضاء خلال سنة 2019 أربعة دورات تكوين على المستويين الوطني والجهوي في إطار التكوين المستمرّ التخصصي الموجّه للقضاة شارك خلالها 598 قاض وتفصيلها كما يلي:

- دورة تكوينية في المادة العقارية (من 4 حلقات) لفائدة قضاة المحكمة العقارية شارك خلالها 358 قاض.

- دورة تكوينية في مؤسّسة الاحتفاظ وفق القانون عدد 5 لسنة 2016 لفائدة قضاة النيابة العمومية خاصّة (نظمت 6 مرات بكافة الجهات بالشراكة مع جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين ABA) شارك خلالها 180 قاض بمعدل يتراوح من 16 إلى 44 لكلّ دورة ولكلّ جهة (تونس، سوسة، صفاقس، بنزرت، توزر، الحمامات).

- دورة تكوينية في مادّة الجباية (امتدت على 5 أشهر بحساب يوم في الأسبوع) لفائدة قضاة الدوائر الجبائية بمختلف المحاكم الابتدائية شارك خلالها 30 قاض.

- دورة تكوينية في مادّة الضمان الاجتماعي (امتدت على 5 أشهر بحساب يوم في الأسبوع) لفائدة قضاة الضمان الاجتماعي بمختلف المحاكم الابتدائية شارك خلالها 30 قاض.

### 2- أهمّ الدقائق المتعلقة بالمؤشر:

- إحداث نظام تحفيزي للمشاركة والانتفاع بدورات التكوين التخصصي للقضاة وأعوان سلك كتابات المحاكم كربط ذلك بمسارهم المهني.

- تطوير التنظيم الهيكلي للمعهد (يتكوّن حالياً من مدير عام ومن مدير دراسات ومن مدير التكوين المستمر ومن كاتب عام ومن رئيس مصلحة فقط) بما يمكنه من الإمكانيات البشرية الضرورية لمجابهة تطوّر أنشطته.
- الحاجة إلى دعم الموارد البشرية للمعهد (قضاة، إداريين، فنيين وعملة ..) التي لا تفي حالياً بالمطلوب.
- الحاجة إلى تجهيزات تقنية تمكن من إجراء تكوين مستمرّ عن بعد.
- توفير فضاء إقامة تابع للمعهد لتشجيع القضاة والكتبة من داخل الجمهورية على الانتفاع ببرامج التكوين بالمعهد.

### ✓ المؤشر 1-2-3: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد:

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات	تقديرات	إنجازات	مقارنة بين 2018 و 2019		نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019	
		2018	2019	2019	د=ج-أ	أ/د %	م=ج-ب	م/ب %
3.2.1: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد.	عدد	6	7	5	1-	16,67%-	2-	28,57%-

### تحليل الإنجازات والنتائج الخاصة بالمؤشر:

تتمثل الخدمات القضائية عن بعد التي توفرها وزارة العدل عبر بوابة E-JUSTICE إلى حدود سنة 2019 في:

- خدمة الاسترشاد عن القضايا للمتقاضين
- خدمة الاسترشاد عن القضايا للمحامين
- خدمة فقه القضاء
- خدمة الترسيم في مناظرات الانتداب لوزارة العدل
- خدمة استخراج الاستدعاءات لمناظرة انتداب القضاة

ونظرا لتحوّل منظومة السجل التجاري من أنظار وزارة العدل الى المركز الوطني لسجل المؤسسات الملحقة برئاسة الحكومة، فقد وقع حذف الخدمات المتعلقة بهذه المنظومة سنة 2019 والمتمثلة في:

➤ الدفع عن بعد لمختلف خدمات السجل التجاري

➤ استخراج مضمون السجل التجاري عن بعد

وبذلك انخفض عدد الخدمات القضائية عن بعد الى 5.

### 1- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة:

- تصميم وإنجاز نظام معلوماتي في المادة الجزائية.
- تصميم وإنجاز نظام معلوماتي في المادة المدنية.
- تعميم المنظومات الجزائية والمدنية على المحاكم.
- إعادة تطوير بوابة العدل والتي وقع ادراجها ضمن مشروع العدالة الرقمية 2020.
- إحداث مركز إيواء للمنظومات العدلية.
- تحسين البنية التحتية للاتصالات.
- تطوير ودعم اسطول التجهيزات الإعلامية بالمحاكم.
- تهيئة قاعات الموزعات.
- تحسين السلامة المعلوماتية.
- التكوين.
- القيادة والمساندة على انجاز المشاريع.

### 2- أهم النقائص المتعلقة بالموثّر:

تتمثل أهم النقائص والتحديات المتعلقة بهذا الموثّر في:

➤ قدم المنظومات المستغلة حاليا وعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية (مدني، جزائي، عقاري).

➤ نقص في الرصيد البشري بالإدارة العامة للإعلامية.

➤ قدم بوابة وزارة العدل.

✓ المؤشر 1-2-4: نسبة الردّ على مطالب النفاذ إلى المعلومة في الآجال:

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %	
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	م=ج-ب	م/ب %
4.2.1: نسبة الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة في الآجال.	%	83	82	75,8	7,2-	8,67-%	6,2-	7,56-%

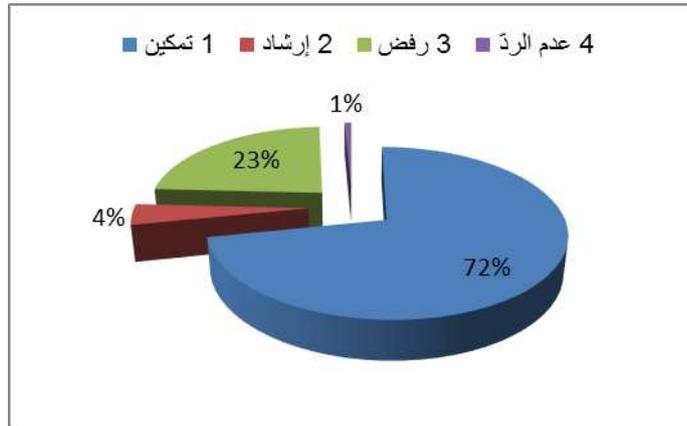
تحليل الإنجازات والنتائج الخاصة بالمؤشر:

سجّلت نسبة إنجاز مؤشر الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة في الآجال خلال سنة 2019 تراجعاً طفيفاً بنسبة 8.67% مقارنة بنسبة الإنجاز لسنة 2018. وبالمقارنة بالتقديرات لسنة 2019 % تمثل نسبة إنجاز المؤشر 92.44% وتعود أسباب عدم التحقيق الكلي للمؤشر أساساً إلى عدم توفر بعض الأنواع من المعلومات على مستوى المنظومة الإحصائية ونقص في التكوين الخاص بالنفاذ لفائدة الإطارات والموظفين بالوزارة.

1- أهم الأنشطة المنجزة خلال سنة 2019:

- مواصلة تأهيل الأرشيف بتنفيذ خطط استعجالية بعيد المحاكم لتنظيم الوثائق والأرشيف بطريقة تسهل استرجاعه والنفاذ إليه (قيام بخطط استعجالية بمقر حفظ الأرشيف الوسيط بسكرة وبمحكمة الاستئناف بتونس وبالمحكمة الابتدائية بتونس ومحكمة الناحية بتونس).
- تطوير بوابة العدل.
- إدراج خانة تتعلق بميزانية الوزارة على بوابة العدل.
- تحيين النصوص القانونية المتعلقة بالنفاذ إلى المعلومة المدرجة بالبوابة.
- وضع دليل النفاذ إلى المعلومة المعدّ من قبل هيئة النفاذ إلى المعلومة على موقع الوزارة.

## 2- إحصائيات حول مطالب النفاذ لسنة 2019:



العدد	مآل مطلب النفاذ
196	تمكين
11	إرشاد
64	الرفض
2	عدم الرد
273	المجموع

إنّ جملة الرد على المطالب بالقبول والإرشاد بلغت 207 من جملة 273 مطلب تمثل

نسبة 75.8%

## - إحصائيات حول مطالب النفاذ المرفوضة:

إنّ مطالب النفاذ المرفوضة والبالغ عددها 64 مطلباً لا تمثل إلا 23% من مجموع

المطالب المقدمة للمكلف بالنفاذ في سنة 2019، وبدراسة أسباب رفض هذه المطالب فإنها

كانت على النحو التالي:

عدد المطالب	سبب رفض المطلب	ع/ر
36	عدم توفر المعلومة (معلومة، وثيقة إدارية، إحصائيات)	1
11	عدم الاختصاص	2
14	الأمن العام	3
2	حقوق الغير	4
1	عدم إجابة الغير الذي يملك المعلومة	5
64	المجموع	

النقائص والصعوبات:

- عدم تفرغ المكلف بالنفاذ.
- نقص في التكوين الخاص بالنفاذ لفائدة الإطارات والموظفين بالوزارة.
- عدم توفر بعض الأنواع من المعلومات على مستوى المنظومة الإحصائية.

## 2- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: - مراجعة المنظومة الإحصائية للوزارة.

- تفعيل دور المكلفين بالإنفاذ على مستوى المؤسسات العمومية الراجعة بالنظر لوزارة العدل.

- تكوين لجنة استشارية مركزية لدعم وظيفة الإنفاذ.

- تسمية مكلفين بالإنفاذ على مستوى المحاكم العدلية.

- تكوين المكلفين بالإنفاذ على مستوى الوزارة.

### ❖ الهدف الاستراتيجي 1-3: تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها:

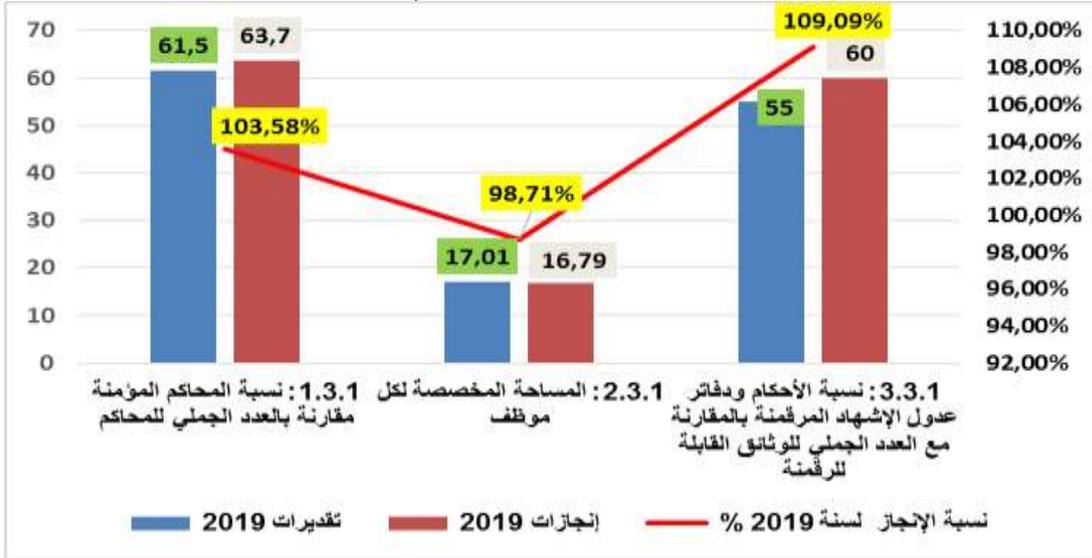
▪ **تقديم الهدف:** تم اختيار هذا الهدف قصد تحسين ظروف العمل بمختلف المحاكم خاصة فيما يتعلق بالتقليص في الضيق الذي تشكوا منه أغلب المحاكم وذلك ببرمجة التوسعات اللازمة للمحاكم. والعمل على تأمين المقرات بالحديد المطروق وآليات المراقبة وأعوان المراقبة.

### جدول عدد 7: الهدف الاستراتيجي 1-3: تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها

نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %	مقارنة بين 2018 و 2019		إنجازات 2019	تقديرات 2019	إنجازات 2018	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء	الهدف الاستراتيجي 3.1: تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها	
	م/ج-ب %	د/أ %							ج
3,58%	2,2	38,30%	17,64	63,7	61,5	46,06	%		1.3.1: نسبة المحاكم المؤمنة مقارنة بالعدد الجملي للمحاكم
1,29%-	0,22-	0,30%	0,05	16,79	17,01	16,74	م <sup>2</sup>		2.3.1: المساحة المخصصة لكل موظف
9,09%	5	22,45%	11	60	55	49	%		3.3.1: نسبة الأحكام ودفاتر عدول الإتهاد المرقمنة بالمقارنة مع العدد الجملي للوثائق القابلة للرقمنة

رسم بياني عدد 8:

نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 لمؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف 1-3:  
تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها



تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

✓ **المؤشر 1-3-1: نسبة المحاكم المؤمنة مقارنة بالعدد الجملي للمحاكم**

تعتبر المحكمة مؤمنة إذا توفرت الثلاث العناصر التالية:

1. الحديد المطروق

2. كاميرا المراقبة

3. الحراسة الخصوصية

وتحتسب نسب التأمين لكل صنف من المحاكم كما يلي:

$$\text{نسبة التأمين لكل صنف من المحاكم} = \frac{\text{مجموع عناصر التأمين}}{\text{عدد المحاكم}} \times 100$$

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	م=ج-ب
1.3.1: نسبة المحاكم المؤمنة مقارنة بالعدد الجملي للمحاكم	%	46,06	61,5	63,7	17,64	38,30%	3,58%

### تحليل الإنجازات والنتائج الخاصة بالمؤشر:

سجّلت نسبة إنجاز المؤشر 1.3.1. خلال سنة 2019 تطورا ملحوظا بنسبة 38.3 % مقارنة بنسبة الإنجاز لسنة 2018. كما نلاحظ أنّ نسبة المحاكم المؤمنة مقارنة بالعدد الجملي للمحاكم حسب إنجازات سنة 2019 بلغت 63.7 % في حين أنّ التقديرات كانت في حدود 61.5% وهي نتيجة تشير إلى نسبة إنجاز تقدر بـ 103.58 % .

### أهم الأنشطة المنجزة خلال سنة 2019:

- حماية الأبواب والنوافذ بالحديد المطروق والأسيجة بالحديد المطروق أو بالأسلاك الشائكة.
- تجهيز المحاكم بمعدات مراقبة.
- تأمين المقرات والمحاكم عن طريق أعوان مختصين وتهيئة الفضاءات الخاصة بالحراسة.

المحاكم	حديد مطروق	كاميرا فيديو وسكانار	أعوان مراقبة	مجموع عناصر التأمين	نسبة التأمين
محاكم الاستئناف (16)	13	8	9	30	62,5 %
المحاكم الابتدائية (30) (باعتبار القطبين)	27	21	18	66	81,5 %
محاكم الناحية (87)	66	18	13	97	33,3 %
المجموع (133)	106	47	40	193	
		المعدل العام لنسبة التأمين بالمحاكم			48,4 %



### 1- أهم التقائص المتعلقة بمؤشر تأمين المحاكم:

قد تكون إنجازات المؤشر للسنوات القادمة أقل بكثير من التقديرات المبرمجة وذلك للبطء الحاصل في إبرام الصفقات لاقتناء تجهيزات المراقبة باعتبار خصوصيتها ودقتها (تجهيز المحاكم بمعدات مراقبة) وانتدابات أعوان مختصين (تأمين المقرات والمحاكم عن طريق أعوان مختصين وتهيئة الفضاءات الخاصة بالحراسة).

### ✓ المؤشر 2.3.1: المساحة المخصصة لكل موظف:

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %	
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	م=ج-ب	م/ب %
2.3.1: المساحة المخصصة لكل موظف	م <sup>2</sup>	16,74	17,01	16,79	0,05	0,30%	0,22-	1,29-%

### تحليل الإنجازات والنتائج الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة إنجاز المؤشر الإجمالي لسنة 2019 والمتعلق بالمساحة المخصصة لكل موظف 98% وتوزع بين جميع أصناف محاكم الحق العام. وقد شهد هذا المؤشر ارتفاعا في جميع أنواع مقرات المحاكم حيث تم سنة 2019 إنجاز ما يلي:

**1- الإحداثيات:**

- محكمة استئناف سليانة

**2- إخلاء مقرّات المحاكم التي تنذر بالسقوط وتعويضها بمحلات أخرى على وجه الكراء:**

- ناحية سوسة 1

- ناحية مكناس

- ناحية تاجروين

- ناحية جرجيس

**3- محاكم تقرّر إخلاؤها بعد العثور على مقرّات للكراء**

- ناحية تونس

- عقارية سيدي بوزيد

- ناحية صفاقس 2

**4- مبانى جديدة وتوسعات**

- توسعة استئناف صفاقس

- بناء ناحية وعقارية المهديّة

- بناء ناحية دوز الفوار

- بناء ناحية وعقارية القصرين

- بناء ناحية منوبة

- بناء ابتدائية نابل في إطار التعاون الدولي.

كما تمّ تحديد المؤشر وفق نوعية المحاكم باعتماد مساحة المكاتب والشبابيك على العدد الجملي للإطار البشري بجميع أسلاكه (قضاة وكتبة وعملة وتقني إعلامية وتقني مشترك) وذلك بهدف تحسين ظروف العمل بالمحاكم، فأسفر على ما يلي:

نسبة الفارق	الفارق	المؤشر المنجز سنة 2019	تقديرات مؤشر سنة 2019	مقرات المحاكم
0,34%	0,07	20,78	20,71	الاستئناف
1,79%	0,24	13,67	13,43	الابتدائية
-5,80%	-0,98	15,91	16,89	النواحي
-1,29%	-0,22	16,79	17,01	المؤشر العام (م <sup>2</sup> )

وبالتالي يصبح المؤشر الإجمالي لمختلف أنواع المحاكم كالاتي:

20.78	مؤشر محاكم الاستئناف لسنة 2019
13.67	مؤشر المحاكم الابتدائية لسنة 2019
15.91	مؤشر محاكم الناحية لسنة 2019
16.79	المؤشر (م <sup>2</sup> )

رسم بياني عدد9:

المساحة المخصصة لكل موظف مقارنة بالمساحة الجمالية لسنة 2019



وكما هو مبين أعلاه يشهد هذا المؤشر تطورا وفق الأهداف المنشودة مع ضرورة مزيد بذل الجهود لتحسين ظروف العمل بالنسبة لمقرات المحاكم الابتدائية وكذلك النواحي التي تشهد حاليا العديد من المشاريع في طور الإنجاز.

### ✓ المؤشر 3.3.1: نسبة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد المرقمة بالمقارنة مع العدد

#### الجمالي للملفات القابلة للرقمنة:

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	
3.3.1: نسبة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد المرقمة بالمقارنة مع العدد الجملي للوثائق القابلة للرقمنة	%	49	55	60	11	22,45%	9,09%

#### تحليل الإنجازات والنتائج الخاصة بالمؤشر:

سجّلت نسبة إنجاز المؤشر 3.3.1. خلال سنة 2019 تطورا بنسبة 22.45 % مقارنة بنسبة الإنجاز لسنة 2018. كما تمّ في سنة 2019 تحقيق نسبة 60 % من رقمنة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد مقارنة بتقديرات نفس السنة 55 %. وهو ما يمثل نسبة إنجاز تقدر ب 109.09 % من رقمنة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد القابلة للرقمنة من مجموع الملفات.

#### 1. أهم الأنشطة التي تم إنجازها:

خلال سنة 2019 تمّ:

- أعمال الإشراف والمتابعة من قبل الفريق الفني المركزي:
- تنفيذ زيارات ميدانية بالمحاكم (24 زيارة) من قبل الفريق الفني المركزي المتكون من ممثلين عن التفتيش العامة والإدارة العامة للإعلامية،
- إعادة توزيع عدد 08 آلات ماسح ضوئي خاص برقمنة دفاتر عدول الإشهاد،
- متابعة أعمال الرقمنة بالمحاكم.

## • التكوين:

- تكوين حوالي 190 من أعوان المحاكم (اختصاص أرشيف وإعلامية وكتابة محكمة) بـ24 محكمة.
- تكوين أعضاء الفرقة المتنقلة (Brigade Mobile) لتأمين نقل الماسح الضوئي الخاص بدفاتر عدول الإشهاد.
- تكوين 07 إطارات من الإدارة العامة للإعلامية حول إدارة واستغلال برمجية File netIBM.

2. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:أ- النقائص المشتركة:

- ✓ نقص في المواد الاستهلاكية (Les consommables: cartouches scanner A4, cartouches d'encre).
- ✓ التأخر في رفع الأعطاب الفنية الطارئة على المعدات الإعلامية الموضوعة على ذمة المشروع،
- ✓ عدم تفرغ أعوان بالقدر الكافي لتأمين رقمنة أصول الأحكام القضائية ودفاتر عدول الإشهاد.
- ✓ إشكاليات على مستوى رخصة البرمجيات "les licences" حيث وفرت الشركة المنفذة للمشروع 24 رخصة من أصل 150 رخصة المنصوص عليها بطلب العروض.

ب- النقائص الخاصة:

- أفضت الزيارات الميدانية المجرأة إلى المحكمتين الابتدائيتين بكل من نابل وسيدي بوزيد بتاريخ 26 و27 ديسمبر 2019 إلى وجود بعض النقائص والمتمثلة أساسا في:

- ✓ اعتماد برمجية رقمنة "LIMBprod" وهي برمجية مخالفة للبرمجية المعتمدة ببقية المحاكم "KOFAX CAPTURE" (بالنسبة لدفاتر عدول الإشهاد).
- ✓ غياب مرحلة التكشيف ( la phase indexation ) أثناء رقمنة دفاتر عدول الإشهاد.
- ✓ غياب مرحلة توجيه الدفاتر المرقمنة إلى الخادم المخصص لمنظومة التصرف الإلكتروني للوثائق (Importation vers le serveur GED).
- ✓ تعطل الولوج إلى منظومة التصرف الإلكتروني للوثائق GED بالحاسوب المخصص للبحث بالمحكمة الابتدائية بنابل.
- ✓ غياب حاسوب خاص بالإطلاع على منظومة التصرف الإلكتروني لدفاتر عدول الإشهاد بالمحكمة الابتدائية بسيدي بوزيد.
- ✓ شكل الوثيقة المرقمنة باعتماد الماسح الضوئي الجديد " sous format TIFF " وهي مخالفة على بقية الوثائق المرقمنة والمخزنة بالمنظومة " sous format PDF".

#### ت- مدى تأثير هذه النقائص على سير المشروع:

- إنَّ الماسحات الضوئية الخاصة برقمنة دفاتر عدول الإشهاد التي تمَّ اقتناءها وتركيزها بالمحكمتين المذكورتين لا تتلاءم مع متطلبات إنجاز مشروع التصرف الإلكتروني للوثائق GED.
- إنَّ نقل الماسحات الضوئية الجديدة من محكمة إلى أخرى في إطار " Brigade Mobile" سينجّر عنه مشاكل تقنية لعدم تطابق البرمجيات.

- إن عدد رخص البرمجيات "Licences" المتوفر حالياً بالمحاكم المدرجة ضمن المشروع لا يفي بالغرض ومن شأنه تعطيل أعمال الرقمنة.

#### 4-التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

عنوان المؤشر	الإشكاليات	المقترحات لتدارك الإشكاليات
نسبة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد المرقمنة	كثرة الأعطاب وتعطل رفعها	- إبرام عقد صيانة.
	عدم تفرغ أعوان الرقمنة	- إدراج وظيفة الرقمنة ضمن جدول توزيع العمل السنوي بالمحاكم (المكلف والمعوض).
	تعطل أعمال رقمنة دفاتر عدول الإشهاد بأغلب المحاكم لعدم توفر ماسح ضوئي بكل محكمة	برمجة اقتناء آلات ماسح ضوئي للدفاتر على أقساط إلى غاية تغطية كامل المحاكم الابتدائية
	غياب رخص استغلال البرمجيات	توفير العدد اللازم من رخص استغلال البرمجيات بالمحاكم المعنية

## || برنامج السجون والإصلاح

**رئيس البرنامج:** يرأس برنامج السجون والإصلاح مدير المصالح المشتركة: المستشار عام للسجون والإصلاح من الصنف الأول السيد عادل الطرابلسي منذ جوان 2017 إلى شهر فيفري 2020.

## 1. التقديم العام للبرنامج :

تعتبر عملية تأهيل المودعين وتكوينهم لإعادة إدماجهم في المجتمع أهم حلقة في الاستراتيجية العامة لبرنامج السجون والإصلاح وتمرّ أساسا عبر تكوين المودعين لإكسابهم المهارات المهنية وتشغيلهم، وتساهم عملية التأهيل في الحد من تفاقم ظاهرة العود وإيجاد فرص للمودعين لإدماجهم من جديد ضمن النسيج الاجتماعي والاقتصادي مع حرص الإدارة العامة للسجون والإصلاح على أن تكون ظروف وبرامج التكوين مطابقة لما هو معتمد بمراكز التكوين التابعة لوزارة التكوين المهني والتشغيل ومراكز التكوين الخاصة.

وتولي الإدارة العامة للسجون والإصلاح أهمية بالغة لتحسين ظروف إقامة المودعين في إطار تكريس مبادئ حقوق الإنسان واحترام المعايير الدولية ولما لها من انعكاس إيجابي على سلوكهم وتوطيد علاقتهم بالعاملين بالمؤسسة السجنية خلال فترة قضاء العقوبة المسطرة عليه. وهي عوامل تساهم في تيسير حسن التصرف في المودع من خلال المتابعة.

ويتضمن برنامج الإدارة العامة للسجون والإصلاح إحداث سجون جديدة لتعويض المتخلي عنها وتأهيل وتهيئة سجون أخرى طبقا للمعايير الدولية وسيساهم هذا البرنامج في الرفع من طاقة الاستيعاب وتوفير ظروف الإقامة الطيبة.

كما يتضمن برنامج الإدارة العامة للسجون والإصلاح، تحسين ظروف عمل الأعوان والرفع من مهاراتهم وقدراتهم ودعم مكتسباتهم المهنية للقيام بمهامهم على أحسن وجه وبحرفية متميزة وفي إطار احترام القوانين، إضافة لتوفير الإحاطة الاجتماعية لهم بحكم خصوصية العمل بالفضاءات المغلقة مع المودعين وما لها من تأثيرات مباشرة على نفسية العون.

وفي ظل تنامي المخاطر والتهديدات الموجهة للوحدات السجنية والإصلاحية فإن تدعيم تأمين هذه الوحدات أصبح هاجسا وضرورة ملحة خاصة مع تنامي ظاهرة الإرهاب، كما أن السعي للحد من ظاهرة فرار المودعين أضحي من الأولويات التي تعمل عليها الإدارة العامة للسجون والإصلاح. وأمام ما تشهده المؤسسات السجنية من اكتظاظ، وفي غياب فضاءات إضافية جاهزة لإيواء المساجين، يكمن الحل في توفير الآليات ذات الجدوى والمتوجه اعتمادها لحراسة ومراقبة المساجين، والعمل على استعمالها بصفة جدية ضمن الممارسات اليومية واستنباط الحلول البديلة. وقد ارتكزت رؤية السجون والإصلاح على خمسة محاور أساسية تتمثل كالتالي:

- تأهيل المساجين وإعادة إدماجهم
- الحد من ظاهرة العود وإيجاد فرص للمساجين لإعادة إدماجهم
- تحسين ظروف إقامة المودعين
- تحسين ظروف عمل الأعوان والرفع من مهاراتهم وقدراتهم
- السعي إلى الحد من ظاهرة فرار المودعين

يضم برنامج السجون والإصلاح كل الهياكل المدرجة على مستوى الهيكل التنظيمي والمتمثلة في مؤسسة السجون والإصلاح، المؤسسات السجنية، مراكز إصلاح الأطفال الجانحين بالإضافة إلى المدرسة الوطنية للسجون والإصلاح. وينبثق عن الوظائف الرئيسية للبرنامج مبدئيا برنامج فرعي واحد "الدعم والإحاطة".



## 2. تقديم أداء البرنامج لسنة 2019:

## 1.2- تقديم لتنفيذ ميزانية برنامج السجون والإصلاح:

جدول عدد8:

تنفيذ ميزانية برنامج السجون والإصلاح لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات:  
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

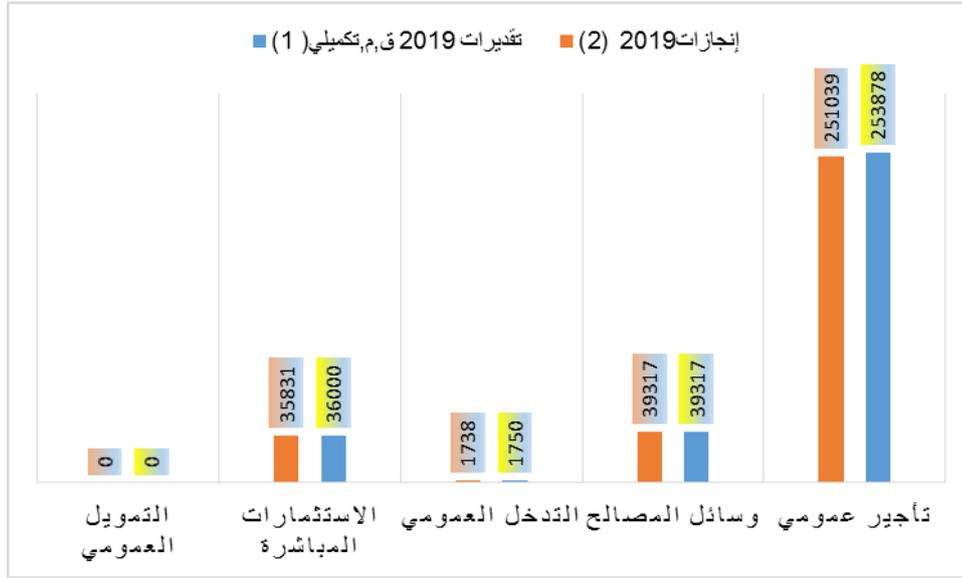
الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2019	تقديرات 2019	تقديرات 2019	بيان النفقات
المتوفر	نسبة الإنجاز %	(2)	ق.م. تكميلي (1)	ق.م. أصلي	
(1)-(2)	(1)/(2)				
2851	99,03%	292094	294945	286150	<b>نفقات التصرف</b>
2839	98,88%	251039	253878	244844	تأجير عمومي
0	100%	39317	39317	38556	وسائل المصالح
12	99,30%	1738	1750	2750	التدخل العمومي
169	99,53%	35831	36000	36000	<b>نفقات التنمية</b>
					الاستثمارات المباشرة
169	99,53%	35831	36000	36000	على الميزانية
					على القروض الخارجية
0	0%	0	0		<b>التمويل العمومي</b>
					على الميزانية
					على القروض الخارجية
					صناديق الخزينة
3020	99,09%	327925	330945	322150	<b>المجموع العام</b>

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

تم صرف مبلغ جملي قدره 292094 ألف دينار من جملة 294945 ألف دينار أي بقيمة 99,03% وهو الحد الأقصى الممكن صرفه باعتبار الحاجيات الحقيقية للقطاع والتي تفوق الاعتمادات التي تم صرفها حيث تخلدت بعض الديون سيتم خلاصها على ميزانية 2020 في صورة توفر الاعتمادات اللازمة لذلك.

**رسم بياني عدد 11:**

مقارنة بين تقديرات (ق.م التكميلي) وإنجازات ميزانية برنامج السجون والإصلاح لسنة 2019 التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

**جدول عدد 9:**

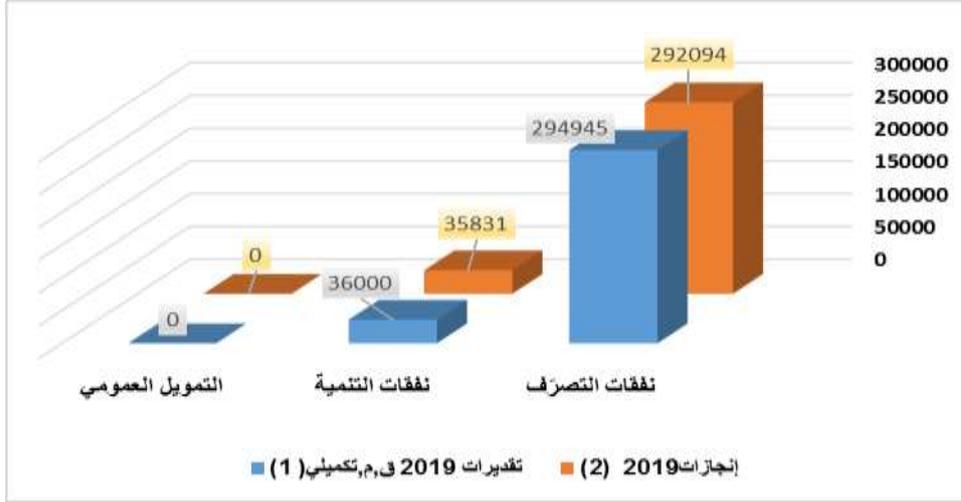
تنفيذ ميزانية برنامج السجون والإصلاح لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات:

**التوزيع حسب البرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)**

بيان البرامج الفرعية	بيان النفقات	تقديرات 2019 ق.م أصلي	تقديرات 2019 ق.م. تكميلي (1)	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
					المتوفر (1)-(2)	نسبة الإنجاز % (2) / (1)
الدعم والإحاطة	نفقات التصرف	286150	294945	292094	2851	99,03%
	نفقات التنمية	36000	36000	35831	169	99,53%
	التمويل العمومي	0	0	0	0	0%
	المجموع العام	322150	330945	327925	3020	99,09%

رسم بياني عدد 12:

## مقارنة بين تقديرات (ق.م التكميلي) وإنجازات ميزانية البرنامج الفرعي " الدعم والإحاطة" لسنة 2019



## 2.2 - تقديم لنتائج الأداء لبرنامج السجون والإصلاح وتحليلها:

في إطار الأولويات الاستراتيجية التي تم تحديدها بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2019 لبرنامج السجون والإصلاح، وسعيًا من الإدارة العامة للسجون والإصلاح لبلوغ الأهداف المبرمجة ومؤشرات قياسها، تمت برمجة الأنشطة التالية لتحقيق أهداف البرنامج كما يلي:

الأهداف	مؤشرات قياس أداء الهدف	الأنشطة
1-تأهيل المودعين إعادة إدماجهم وتحسين ظروف الإقامة	1.1.2: نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدمي	- تهيئة وبناء فضاءات التأهيل والتكوين تجهيز الورشات بالمعدات توفير المواد الأولية والمعدات الخفيفة للتكوين بالورشات توفير المواد الأولية والمعدات الخفيفة للتكوين بالمجال الفلاحي توفير المواد الأولية والمعدات الخفيفة للتكوين

بالمجال الفلاحي. - ابرام اتفاقيات تكوين مع المؤسسات المعنية		
- تحيين منظومة تشغيل المساجين ومراجعة التأجير ابرام اتفاقيات مع المؤسسات العمومية لتشغيل المساجين.	2.1.2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي	
- تهيئة وتوسيع السجون والمراكز توفير لباس خاص بالمودعين والتخلص من أدباشهم بتسليمها لعائلاتهم باعتبار و أنها تحتل فضاءات هامة داخل الغرف	3.1.2: المساحة المخصصة لكل سجين	
- تدعيم العنصر البشري بالانتدابيات	1.2.2: عدد الأعوان الميدانيين بالوحدات لكل 1000 مودع	
- تنظيم تربصات تكوينية لفائدة الإطارات والأعوان. - بناء مركز تكوين مستمر ببرج الطويل	2.2.2: نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين	2-تحسين ظروف عمل الأعوان
تهيئة وبناء فضاءات العمل الإداري والمساكن الإدارية.	3.2.2: المساحة المخصصة للفضاءات الإدارية لكل عون إداري.	
- تركيز تجهيزات مراقبة وأجهزة مبطل الذبذبات وتوفير التجهيزات والمعدات الأمنية الضرورية للأعوان.	1.3.2: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية	
	1.3.2: نسبة عمليات الفرار للمودعين.	3 -تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية
- تأمين الوحدات السجنية بتركيز الحواجز بالفضاءات الخارجية	2.3.2: عدد الإعتداءات على الأعوان صادرة عن كل 1000 مودع.	

وتتمثل اهم الإنجازات والأنشطة التي تم القيام بها خلال سنة 2019 لتحقيق اهداف

البرنامج في:

1. الترفيع في نسب تكوين وتشغيل المودعين وتهيئة فضاءات للغرض وتجهيزها.
2. تحسين ظروف إقامة وإعاشة المودعين والإحاطة بهم في جميع المجالات (الصحية، النفسية، الاجتماعية...) وذلك بتهيئة الوحدات السجنية والإصلاحية وبوضع برامج عمل متكاملة للغرض.
3. القيام بانتدابات خلال سنة 2019 دعمت الرصيد البشري للإدارة العامة للسجون والإصلاح والشروع في برنامج التكوين بالمدرسة الوطنية للسجون والإصلاح لضباط الإصلاح.
4. تطوير القدرات المهنية للإطارات والأعوان والترفيع في نسب المشاركة في الدورات التكوينية.
5. تهيئة وبناء فضاءات إدارية وترفيهية لفائدة الإطارات والأعوان.
6. تدعيم وتطوير آليات تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية واقتناء وتركيز المنظومات والمعدات الأمنية الضرورية.

#### ❖ الهدف 2-1: تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم وتحسين ظروف الإقامة:

**تقديم الهدف:** في إطار السعي لتحقيق السياسة الإصلاحية العامة، تمّ اختيار هذا الهدف لتدعيم تكوين المساجين وتأهيلهم لإعادة إدماجهم في المجتمع وفي الحياة المهنية لما لذلك من تأثير إيجابي في التقليل من نسب العود وقد تم العمل على الترفيع في عدد المنفعين وتخصيص التجهيزات والفضاءات الضرورية لذلك بالإضافة لتوفير الإطار المشرف على التكوين.

كما يتضمن هذا الهدف تحسين ظروف إقامة المساجين بمختلف الجوانب (الإعاشة، الرعاية الصحية، الرعاية النفسية، الرعاية الاجتماعية...) لما لها من انعكاس إيجابي على سلوك السجين وفي إطار تكريس حقوق الإنسان والتفكير بالمعايير الدولية في الجوانب المذكورة.

## جدول عدد 10:

## الهدف 1-2: تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم وتحسين ظروف الإقامة

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و2019		نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %	
					د=ج-أ	أ/د %	م=ج-ب	م/ب %
المؤشر 1.1.2: نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي.	(%)	11,63	14	12,03	0,4	3%	1,97-	14-%
المؤشر 2.1.2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي.	(%)	38,03	42	43,5	5,47	14%	1,5	4%
المؤشر 3.1.2: المساحة المخصصة لكل سجين.	م <sup>2</sup>	2,94	3,2	3,03	0,09	3%	0,17-	5-%

## رسم بياني عدد 13:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2019 الخاصة بالهدف 1.2 تأهيل

المودعين لإعادة إدماجهم وتحسين ظروف الإقامة



○ تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

✓ المؤشر 1.1.2: نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي:

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	
المؤشر 1.1.2: نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي.	(%)	11,63	14	12,03	0,4	3%	14- %

سجلت نسبة إنجاز المؤشر 1.1.2. خلال سنة 2019 تطورا بنسبة 3 % مقارنة بنسبة الإنجاز لسنة 2018. نلاحظ ان نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي حسب إنجازات سنة 2019 بلغت 12.03 % في حين ان التقديرات كانت في حدود 14% وهي نتيجة تشير إلى نسبة إنجاز تقدر ب 86 % . ويعود عدم تحقيق المؤشر بنسبة 100 % بالأساس لنقص المعدات الضرورية في جلّ ورشات التكوين نظرا لعدم توفر الاعتمادات المالية الكافية لتعميم تركيز فضاءات التكوين بالوحدات السجنية (تهيئة وتجهيز) وتنويع مجالات التكوين وهو ما ينعكس سلبا على عدد المساجين المكونين.

جدول توزيع عدد المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعيوالخدماتي بين الوحدات خلال سنة 2019

عدد المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين لسنة 2019	الوحدة
234	المرناقية
293	برج العامري
52	منوبة
193	برج الرومي
38	الناظور
142	السرس
133	القصرين
143	المهدية
294	صفاقس
126	الهوراب
180	قفصة
43	قبلي
39	الدير
46	جندوبة
48	الكاف
92	المسعدين
35	حربوب
16	صواف
05	سليانة
<b>2152</b>	<b>المجموع</b>

**1- أهم الأنشطة التي تم إنجازها:**

- إبرام اتفاقيات تكوين مع المؤسسات المعنية.
- تهيئة وبناء بعض فضاءات التأهيل والتكوين.
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة المودعين.

**2- تحديد أهم النقص المتعلقة بالمؤشر:**

- عدم توفر الاعتمادات المالية الكافية لتعميم تركيز فضاءات التكوين بالوحدات السجنية (تهيئة وتجهيز) وتنويع مجالات التكوين.
- نقص تجهيز الورشات والمجال الفلاحي بمعدات التكوين.

**✓ المؤشر 2.1.2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي**

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات	تقديرات	إنجازات	مقارنة بين 2018 و 2019		نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %
		2018	2019	2019	د=ج-أ %	م=ج-ب %	
		أ	ب	ج			
المؤشر 2.1.2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي.	(%)	38,03	42	43,5	5,47	14%	1,5

نلاحظ أن نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي حسب إنجازات 2019 تبلغ 43.5% وهي نسبة فاقت التقديرات المبرمجة وهي نتيجة تشير إلى نسبة إنجاز تقدر بحوالي 104%. ويعود هذا لحرص الإدارة العامة للسجون والإصلاح ومختلف الوحدات السجنية والإصلاحية في تشريك أكبر عدد ممكن من المودعين للعمل في هذه المجالات وتمكينهم من مقابل مادي بالإضافة لتخفيف عبء الإيداع والإقامة بالسجن إلى حين استكمال مدة العقوبة.

**جدول عدد المودعين المنتفعين بعمل فلاحى أو صناعى أو خدماتى**

عدد المساجين المشغلين			الوحدات السجنية
العدد الجملي	بالضيعات السجنية	بالورشات السجنية	
2072	98	1974	المرناقية
428	294	134	الهوارب
32	0	32	برج العامري
331	0	331	برج الرومي
124	0	124	الناظور
359	0	359	منوبة
60	0	60	الرابطة
265	265	0	المهدية
181	181	0	السرس
169	169	0	الدير
240	240	0	صواف
234	0	234	القصرين
51	51	0	قفصة
30	30	0	عقارب
50	50	0	سيدي الهاني
4626	1378	3248	المجموع العام

يتم احتساب نسبة المساجين المشغلين حسب عدد المساجين المحكومين فقط.

## في إطار مقارنة بين تونس والمؤسسات العقابية لدولتي ألمانيا وإيطاليا:

- ❖ دولة ألمانيا (ولاية دوسلدورف): تقدر نسبة تشغيل السجناء بالورشات والضيعات بـ 8% وهي نسبة تفوق النسبة المسجلة بالمؤسسات السجنية التونسية ويعود ذلك بالأساس للاستراتيجية المتبعة بالدولة الألمانية والتي تتمثل في وجوبية العمل لكافة المساجين.
- ❖ دولة إيطاليا: اعتمادا على إحصائيات الإدارة العامة للسجون بروما خلال شهر جوان 2018 فإن عدد المساجين يبلغ 58000 سجين من ضمنهم 17000 سجين يعملون بمختلف القطاعات و422 سجين يعملون في القطاع الفلاحي وبالتالي فإن نسبة تشغيل المودعين تقدر بـ 30%.

### 1- أهم الأنشطة التي تم إنجازها:

➤ تمّ تدعيم مجالات تشغيل المساجين بإضافة اختصاصات للعديد من الوحدات السجنية وتم الترفيع في عدد المشغلين وذلك خاصة بسجون المرناقية، الهوارب، برج الرومي، الناظور، منوبة والمهدية، كما تمّ إبرام اتفاقيات مع هياكل عمومية على غرار المحكمة الإدارية ووزارة المرأة والأسرة والطفولة لإنجاز أثاث إداري وتهيئة فضاءات بيد عاملة سجنية.

➤ تمّ إمضاء عدد 05 اتفاقيات بين الإدارة العامة للسجون والإصلاح والوحدات السجنية (المرناقية وبرج الرومي ومنوبة) قصد تزويد مؤسسة السجون والإصلاح بمنتجات الورشات مثل: جزء من الزي النظامي الخاص بالإطارات والأعوان، أسرة حديدية مزدوجة وثلاثية، خزائن لحفظ أمتعة المساجين، مجموعة من الأثاث الإداري.

➤ تمّ تشغيل عدد كبير من المودعين في جمع محصول الزراعات الكبرى والعلفية.

➤ تمّ تشغيل عدد كبير من المودعين في جني صابة الزيتون.

➤ تمّ إبرام اتفاقية مع وزارة المرأة لتجهيز مراكز رعاية المسنين والإدارات الجهوية.

➤ تمّ إبرام اتفاقيات مع بعض البلديات لتشغيل المساجين.

**2-تحديد أهم النقصان المتعلقة بالمؤشر**

- جلّ ورشات الإنتاج تحتاج للدعم بالمعدات الضرورية وبالتالي فإن عدم توفر الاعتمادات المالية الكافية لتوفيرها يؤثر سلبا على الإنتاج وبالتالي على عدد المساجين المشغلين.
- نقص في وسائل نقل الحضائر السجنية بالنسبة للمجال الفلاحي.
- عدم تحفيز السجناء المشغلين بالقدر الكافي لترغيبهم في العمل (نقص في الاعتمادات المرصودة لتأجير المودعين العاملين).

**✓ المؤشر 3.1.2: المساحة المخصصة لكل سجين:**

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	
المؤشر 3.1.2: المساحة المخصصة لكل سجين.	م <sup>2</sup>	2,94	3,2	3,03	0,09	3%	0,17- 5-%

نلاحظ أنّ المساحة المخصصة لكل سجين حسب إنجازات 2019 تبلغ 3.03م<sup>2</sup> أي بنسبة إنجاز تقدر بحوالي 95% مقارنة بالتقديرات الأولية ويعود هذا لقيام الإدارة العامة للسجون والإصلاح بتهيئة بعض الوحدات لتوفير ظروف إقامة ملائمة للمودعين قصد الوصول للمعايير الدولية المتعارف عليها والتي تبلغ 4م<sup>2</sup>.

## جدول خاص بالمساحة المخصصة للمودعين لسنة 2019

المساحة (م <sup>2</sup> )			عدد المساجين	الوحدة	ع/ر
المساحة المخصصة لكل سجين	مساحة الإيداع خلال سنة 2019	المساحة الجمالية			
2.33	14200	39232	6078	المرناقية	1
2.024	3294	8324	1627	برج العامري	2
6.36	2496	3744	392	منوبة	3
5.56	834	1250	150	الرابطة	4
3.51	2982	4472	849	مرناق	5
4	1928	2892	200	أوذنة	6
2.71	1000	1500	369	بنزرت	7
5.31	5000	7500	940	برج الرومي	8
4.81	2042	3064	424	الناظور	9
2.77	4832	7248	1742	المسعدين	10
1.92	1466	2200	763	المنستير	11
3.13	3900	5850	1244	المهدية	12
1.93	630	945	325	باجة	13
5.78	2082	3123	360	جندوبة	14
4.77	1566	2350	328	الكاف	15
2.11	1133	1700	535	السررس	16
5.81	320	1454	55	الدير	17
2.49	1145	2170	459	سليانة	18
2.08	1373	3299	658	صواف	19

1.50	794	1190	526	القيروان	20
1.95	1466	2200	749	الهوارب	21
3.05	2210	3315	723	القصرين	22
3.42	780	1170	228	سيدي بوزيد	23
3.11	1960	2940	630	قفصة	24
1.10	733	1100	665	قبلي	25
2.94	5066	6115	1723	صفاقس	26
4	1750	6000	300	قابس	27
1.78	1064	1596	597	حربوب	28
3.03	68046		23139	المجموع	

### 1- أهم الأنشطة التي تم إنجازها:

- تم إحداث عدد 02 مؤسسة سجنية (سجن أوزنة وسجن بلي).
- تم الشروع في استغلال سجن أوزنة بعد أن تم تدشينه من قبل السيد وزير العدل بتاريخ 2020/02/04.
- بالنسبة لسجن بلي فهو في طور الإنجاز ومن المتوقع انتهاء الأشغال موفي سنة 2020.
- تم تهيئة وتوسعة بعض السجون واستغلال بعض السجون الأخرى على غرار سجن قابس.

### 2- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالموشر: تعطل في الصفقات المتعلقة بمشاريع التهيئة

والتوسعة على مستوى الجهات وهو ما كان عائقا لتحقيق نتائج أفضل بالإضافة لنقص في اعتمادات الدفع المرصودة بالعنوان الثاني لبرنامج السجون والإصلاح.

### ❖ الهدف 2-2: تحسين ظروف عمل الأعوان:

**تقديم الهدف:** تم اختيار هذا الهدف لتحسين ظروف العمل بالنسبة للأعوان والرفع من مهاراتهم ودعم مكتسباتهم المهنية من خلال تشريكهم في دورات تكوينية وتوفير فضاءات العمل الإداري الضرورية ليتسنى لهم القيام بمهامهم على أحسن وجه.

## جدول عدد 11:

### الهدف 2-2: تحسين ظروف عمل الأعوان الإقامة

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و2019		نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %	
					أ	ب	ج	د/أ %
المؤشر 1.2.2: عدد الأعوان الميدانيين بالوحدات لكل 1000 مودع.	عدد	320	342	311	9-	3-	31-	9-%
المؤشر 2.2.2: نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين.	%	28,94	40	46,04	17,1	59%	6,04	15%
المؤشر 3.2.2: المساحة المخصصة للفضاءات الإدارية لكل عون إداري.	م <sup>2</sup>	4,62	5	4,26	0,36-	8-%	0,74-	15-%

### رسم بياني عدد 14: مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء لسنة 2019

#### الخاصة بالهدف 2.2: تحسين ظروف عمل الأعوان الإقامة



## ○ تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

### ❖ المؤشر 1.2.2: عدد الأعوان الميدانيين بالوحدات لكل 1000 مودع:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و2019		نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	
المؤشر 1.2.2: عدد الأعوان الميدانيين بالوحدات لكل 1000 مودع.	عدد	320	342	311	9-	31-	9-%

سجلت نسبة إنجاز المؤشر 1.2.2. خلال سنة 2019 تراجعاً بنسبة 3% مقارنة بنسبة الإنجاز لسنة 2018. نلاحظ أن عدد الأعوان الميدانيين بالوحدات لكل 1000 مودع حسب إنجازات 2019 بلغ 311 عون في حين أن التقديرات كانت في حدود 342 عون وهي نتيجة تشير إلى نسبة إنجاز تقدر ب 91 % .

### 1- أهم الأنشطة التي تم إنجازها:

➤ تم انتداب عدد 98 ضابط إصلاح و عدد 297 عريف سجون وإصلاح.

➤ تم إعادة توظيف الأعوان من خلال النقل الصيفية.

### 2- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- نقص في العنصر البشري الضروري لتسيير الوحدات السجنية والإصلاحية وخاصة في مجالات الاختصاص (أطباء، فنيين سامين، أخصائي نفسي، أخصائي اجتماعي، ...).

## ❖ المؤشر 2.2.2: نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و2019		نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	
المؤشر 2.2.2: نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين.	%	28,94	40	46,04	17,1	59%	15%

سجلت نسبة إنجاز المؤشر 2.2.2. خلال سنة 2019 تطورا بنسبة 59% مقارنة

بنسبة الإنجاز لسنة 2018. نلاحظ أنّ نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين حسب إنجازات 2019 بلغت 46.04% وهي نسبة تفوق التقديرات المبرمجة 40%. وهي نتيجة تشير إلى نسبة إنجاز تقدر بـ 115%. ويعود هذا لتشريك أكثر عدد ممكن من الأعوان في دورات تكوينية وتنويع مجالات التكوين.

## 1- أهمّ الأنشطة التي تمّ إنجازها:

تمّ تمكين عدد 4049 موظف من برامج تكوينية موجهة سوى إن كان ذلك بالمدرسة الوطنية للسجون والإصلاح أو بمدارس تكوين أخرى وذلك في جميع مجالات العمل السجني.

## 2- تحديد أهمّ النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- نقص في الاعتمادات المرصودة بميزانية التصرف بالمدرسة الوطنية للسجون والإصلاح التي تؤمّن حوالي 90% من البرامج التكوينية للإطارات والأعوان بالإضافة لتأمينها بالتكوين الأساسي بمختلف رتب الانتداب المرخص فيها.
- عدم رغبة العديد من الإطارات والأعوان في تلقي تكوين نظرا لعدم اعتماده كمقياس في الترقية.

## ❖ المؤشر 3.2.2: المساحة المخصصة للفضاءات الإدارية لكل عون إداري:

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و2019		نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	
المؤشر 3.2.2 المساحة المخصصة للفضاءات الإدارية لكل عون إداري.	م <sup>2</sup>	4,62	5	4,26	0,36-	8-%	15-%

نلاحظ أنّ المساحة المخصصة لكل عون إداري حسب إنجازات 2019 بلغت 4.26م<sup>2</sup> أي بنسبة إنجاز تقدر بحوالي 85% مقارنة بالتقديرات المبرمجة. ويعود عدم بلوغ نسبة المؤشر بالأساس إلى اهتراء البنية التحتية بعدد من الوحدات السجنية والتي كانت بالأساس مخصصة لتحسين ظروف عمل الأعوان على غرار سجن حروب وقفصة بالإضافة إلى تهيئة وإنجاز فضاءات إدارية ببعض الوحدات سعياً من الإدارة العامة لتوفير ظروف عمل ملائمة للإطارات والأعوان الإداريين لتحسين مردوديتهم وحسن التصرف في الموارد البشرية.

جدول خاص بالمساحة المخصصة للفضاءات الإدارية لكل عون إداري

ع/ر	الوحدة	المساحة (م <sup>2</sup> ) المساحة الجمالية	معدل المساحة لكل عون
1	الإدارة العامة للسجون والإصلاح	9324	8.3
2	المرنافية	2241	2.21
3	برج العامري	718	1.64
4	منوبة	568	2.14
5	الرابطة	440	3.26
6	مرناق	1417	4.37
7	أوذنة	995	4.35
8	بنزرت	350	3.15
9	برج الرومي	1252	3.70

4.80	610	الناظور	10
4.08	1386	المسعدين	11
2.61	467	المنستير	12
4.02	1229	المهدية	13
1.96	206	باجة	14
2.54	520	جندوبة	15
2.14	391	الكاف	16
4.72	717	السررس	17
4.75	442	الدير	18
5.44	773	سليانة	19
4.69	821	صواف: مركز 01	20
15.40	154	صواف: مركز 02	21
2.47	393	القيروان	22
2.30	466	الهوارب	23
2.07	622	القصرين	24
6.47	1074	سيدي بوزيد	25
1.03	290	قفصة	26
1.89	383	قبلي	27
2.80	1043	صفاقس	28
21.56	2350	قابس	29
1.56	366	حربوب	30
5.88	564	سيدي الهاني	31
1.64	138	سوق الجديد	32
6.80	905	المروج	33
5.46	224	قمرت	34
1.61	124	المغيرة	35

4.77	410	مجاز الباب	36
0	142	عقارب	37
4.26	35510		المجموع

### 1- أهم الأنشطة التي تم إنجازها:

تم الانتهاء من أشغال تهيئة وتوسعة فضاءات إدارية ببعض الوحدات السجنية والإصلاحية والشروع في استغلالها وهو ما حسن المساحة المخصصة لكل عون إداري.

### 2- تحديد أهم النقصان المتعلقة بالمؤشر:

- التعطيل في الصفقات المتعلقة بمشاريع التهيئة والتوسعة على مستوى الجهات وهو ما كان عائقا لتحقيق نتائج أفضل بالإضافة لنقص في اعتمادات الدفع المرصودة بالعنوان الثاني لبرنامج السجون والإصلاح.

### ❖ الهدف 2-3: تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية:

**تقديم الهدف:** في إطار الحرص على مزيد تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية داخل الأسوار وخارجها، تم اختيار هذا الهدف لمزيد تدعيم المنظومة الأمنية للوحدات السجنية والإصلاحية بتقنيات وتجهيزات حديثة لتأمين مراقبة المودعين وجميع الفضاءات بالوحدات السجنية والإصلاحية على أحسن وجه.

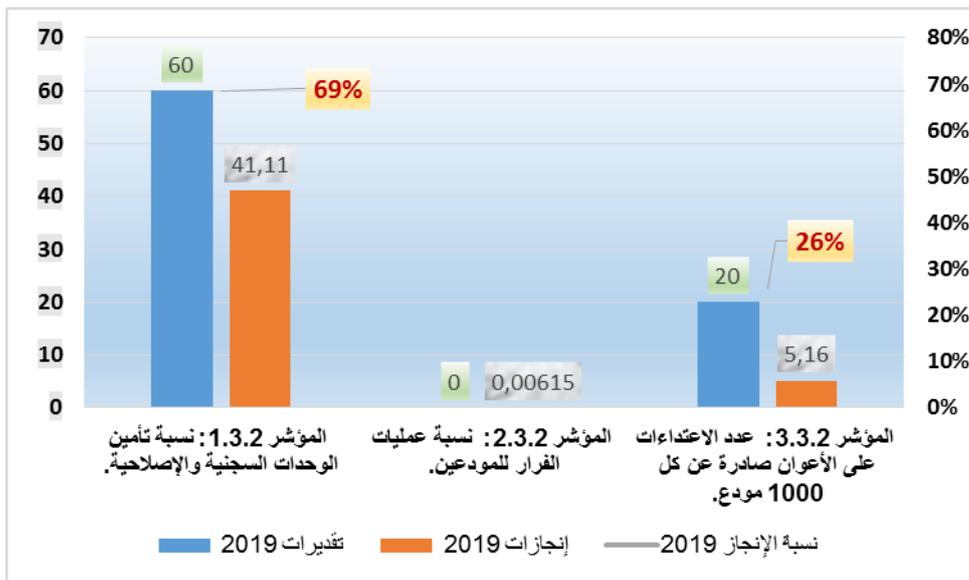
### جدول عدد 12: الهدف 2-3: تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و2019		نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %	
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	م=ج-ب	م/ب %
المؤشر 1.3.2: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية.	%	38,49	60	41,11	2,62	7%	18,89-	31-%
المؤشر 2.3.2: نسبة عمليات الفرار للمودعين.	%	0,0022	0	0,00615	0,00395	180%	0,00615	-

عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	المؤشر 3.3.2: عدد الاعتداءات على الأعوان صادرة عن كل 1000 مودع.
3	20	5,16	2,16	72%	14,84-	74%-	

### رسم بياني عدد 15:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء لسنة 2019 الخاصة بالهدف 2-3: تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية



❖ تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

❖ المؤشر 1.3.2: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية:

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و2019		نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %	
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	م=ج-ب	م/ب %
المؤشر 1.3.2: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية.	%	38,49	60	41,11	2,62	7%	18,89-	31%-

نلاحظ أنّ نسبة الإنجاز لمؤشر تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية سنة 2019 بلغت 41.11% وهي تمثل نسبة حوالي 69% من التقديرات المبرمجة ويعود النقص في نسبة الإنجاز (31%) لتأخر وطول إجراءات بعض الصفقات المتعلقة باقتناء معدات أمنية.

### 1- أهم الأنشطة التي تم إنجازها:

- توزيع أجهزة كاشفة للمعدات الإلكترونية على الوحدات السجنية.
- تدعيم القدرات الدفاعية الذاتية (تربصات في المجال، رمايات عسكرية...).
- تعزيز الوحدات بأسلحة لتدعيم القوة النارية.
- تأمين الوحدات بمعدات تفتيش (آلة سكانار، باب كاشف للمعادن...).
- تجهيز الوحدات بمعدات مراقبة فنية خاصة.
- إحداث فوج وطني للتصدي وعدد 08 فرق.
- إحداث عدد 03 فرق مركزية التابعة للإدارة الفرعية للأبحاث والإرشاد والخزائن.
- إحداث عدد 02 فرق جهوية التابعة للإدارة الفرعية للأبحاث والإرشاد والخزائن.

### 2- تحديد أهم النقص المتعلقة بالمؤشر:

- ضعف الاعتمادات المرصودة خاصة فيما يتعلق بالتجهيزات.
- نقص على مستوى أسطول النقل.
- عدم توفير المواد الأولية وقطع الغيار اللازمة.
- لم يتم تفعيل اللجنة الخاصة للإقتناءات والمشاريع بوزارة العدل حيث تتم عن طريق وزارة الداخلية وبالتالي طول إجراءات الإنجاز والتنفيذ.
- نقص الأفراد في مجالات الاختصاص.

### ➤ المؤشر 2.3.2: نسبة عمليات الفرار للمودعين:

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و2019		نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	
المؤشر 2.3.2: نسبة عمليات الفرار للمودعين.	%	0,0022	0	0,00615	0,00395	180%	0,00615
							م/ب %
							-

نلاحظ أنّ نسبة عمليات الفرار للمودعين حسب إنجازات 2019 بلغت 0.00615 % وهي نسبة تقارب التقديرات المبرمجة لنفس السنة بالرغم من أنها نسب متدنية مقارنة بالدول الأخرى.

#### 1- أهم الأنشطة التي تم إنجازها:

- ✓ تمّ تركيز كاميرات مراقبة وتمّ تدعيم تأمين الحواجز والممرات داخل الوحدات السجنية بالمعدات الأمنية اللازمة.
- ✓ إحداث فوج وطني للتصدي وعدد 08 فرق.

### المؤشر 3.3.2: عدد الاعتداءات على الأعوان صادرة عن كل 1000 مودع:

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و2019		نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	
المؤشر 3.3.2: عدد الاعتداءات على الأعوان الصادرة عن كل 1000 مودع.	عدد	3	20	5,16	2,16	72%	14,84-
							م/ب %
							-74%

نلاحظ أنّ عدد الاعتداءات على الأعوان الصادرة عن كل 1000 مودع حسب إنجازات 2019 بلغت 5.16 اعتداء وهو عدد منخفض مقارنة بالتقديرات المبرمجة لسنة 2019 (20) ويعود ذلك بالأساس لحرفية الأعوان المباشرين للمودعين بالإضافة للبرامج التأهيلية والتكوينية والتشغيلية وبرامج التنشيط بمختلف مجالاته الموجهة للمساجين والتي كان لها الأثر الإيجابي على نفسيتهم بالإضافة للاحتياطات الأمنية داخل الوحدات.

### 1- أهم الأنشطة التي تمّ إنجازها:

- تمّ تركيز كاميرات مراقبة وتمّ تدعيم تأمين الحواجز والممرات داخل الوحدات السجنية بالمعدات الأمنية اللازمة.
- تمّ تكثيف المحادثات النفسية والاجتماعية مع المودعين وتمّ تحسين الخدمات في المجالات المذكورة في إطار تكريس مبادئ حقوق الإنسان.

## III برنامج القيادة والمساندة

**رئيس البرنامج:** يرأس البرنامج المدير العام للمصالح المشتركة السيد بلقاسم سماعيل منذ سنة 2017.

## 1. التقديم العام للبرنامج :

تتمثل استراتيجية برنامج القيادة والمساندة في تقديم الدعم المادي والبشري والتوجستي والتقني لفائدة برنامجي العدل والسجون والإصلاح بهدف تحسين وتطوير البنية التحتية للمرفق العدلي بمختلف جوانبه ومكوناته. وقد اتسمت منهجية العمل المتبعة في إطار برنامج القيادة والمساندة بطابعها التشاركي مع التركيز على حسن استشراف حاجيات مهمة العدل من الموارد البشرية والمالية اللازمة. وتمّ العمل على تكريس التوجه العام القائم على تحسين القدرة على الأداء للفترة من 2017 إلى 2019 وإرساء قواعد الحوكمة الرشيدة للمال العام.

وتبعاً لما تشهده الميزانية من ضغوطات تمّ الحرص على ترشيد الإنفاق العمومي في عدة مجالات على غرار منظومة تتبع سيارات المصلحة واستصدار منشور من السيد وزير العدل لتحسيس مستعملي السيارات الإدارية لاستعمالها في الأغراض الإدارية دون غيرها مع التأكيد على احترام القواعد المرورية. كما تمّ الشروع في إرساء منظومة الرقابة الداخلية بهدف التحكم في المخاطر وتحسين القدرة على الأداء.

وتبعاً لضبط خطة التنزيل العمليّاتي للبرامج العمومية من طرف "وحدة التصرف حسب الأهداف لتركيز مشروع التصرف في الميزانية حسب الأهداف لميزانية الدولة" بوزارة المالية، المتمثلة في تحديد البرامج الفرعية والوحدات العمليّاتيّة على المستويين المركزي والجهوي قصد تحليل سلسلة المسؤوليات والأنشطة الفرعية التي من شأنها تحسين مردودية البرامج. وعلى هذا الأساس تم اختيار ثلاث أهداف استراتيجية موحدة بين المهمات وهي على التوالي:

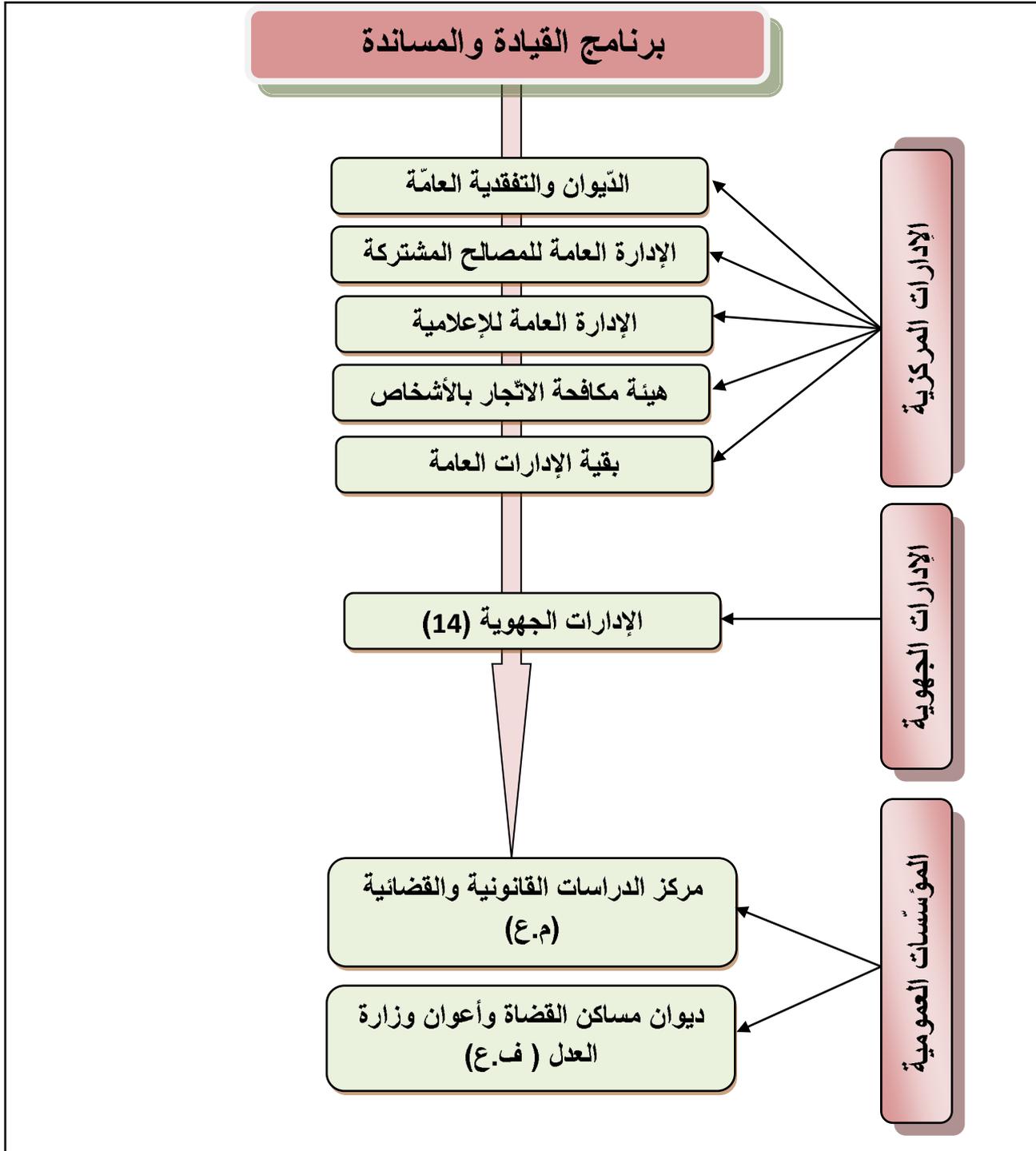
الهدف الاستراتيجي الأول: التحكّم في كتلة الأجرور

الهدف الاستراتيجي الثاني: تحسين استهلاك ميزانية التنمية والتدخل

الهدف الاستراتيجي الثالث: فاعلية برنامج القيادة والمساندة

تمّ خلال سنة التصرف 2019 التركيز على جملة من المسائل الهامة المتعلقة بقطاع العدل نذكر من بينها بالخصوص:

- مواصلة تحسين البنية التحتية من خلال إتمام المشاريع التي كانت معطلة لبعض المحاكم والشروع في بناء بعض المقرّات الجديدة.
- كراء مقرّات جديدة لبعض المحاكم التي تعمل في ظروف صعبة على غرار محكمة الناحية بنابل ومحكمة الناحية بسوسة.
- كراء مقرّات للمحاكم المحدثة الجديدة: استئناف جندوبة -ناحية بئر علي بن خليفة - الفرع العقاري بنابل - الفرع العقاري بجندوبة.
- تجهيز المحاكم المحدثة الجديدة.
- تدعيم المحاكم بالموارد البشرية.
- مواصلة تدعيم المحاكم بالتجهيزات الإعلامية.
- مواصلة رقمنة الأرشيف.



## 2. تقديم أداء البرنامج لسنة 2019 :

## 1-2 تقديم لتنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة :

جدول عدد 13:

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات  
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2019 (2).	تقديرات 2019 ق.م تكميلي (1).	تقديرات 2019 ق.م أصلي	بيان النفقات
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المتوفر (1)-(2)				
99,00%	422	41850	42272	35256	<b>نفقات التصرف</b>
99,90%	21	20596	20617	21061	تأجير عمومي
96,82%	397	12106	12503	11313	وسائل المصالح
99,96%	4	9148	9152	2882	التدخل العمومي
45,55%	2887	2416	5303	5303	<b>نفقات التنمية</b>
					الاستثمارات المباشرة
45,55%	2887	2416	5303	5303	على الميزانية
					على القروض الخارجية
0%	0	0	0	0	<b>التمويل العمومي</b>
					على الميزانية
					على القروض الخارجية
					صناديق الخزينة
93,04%	3309	44266	47575	40559	<b>المجموع العام</b>

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

بلغت نسبة الاعتمادات المستهلكة 93.04 %، وقد شملت نفقات التأجير العمومي التّصيب الأوفر من الاستهلاك بنسبة تبلغ 99,90 % بعد تدعيم المحاكم بالموارد البشرية تبعا للإحداثيات الجديدة للمحاكم، في حين لم تبلغ الاعتمادات المخصّصة لنفقات التنمية سوى 45,55 %.

## رسم بياني عدد 16:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات (ق.م التكميلي) ميزانية برنامج  
القيادة والمساندة لسنة 2019  
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)



## جدول عدد 14:

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات:

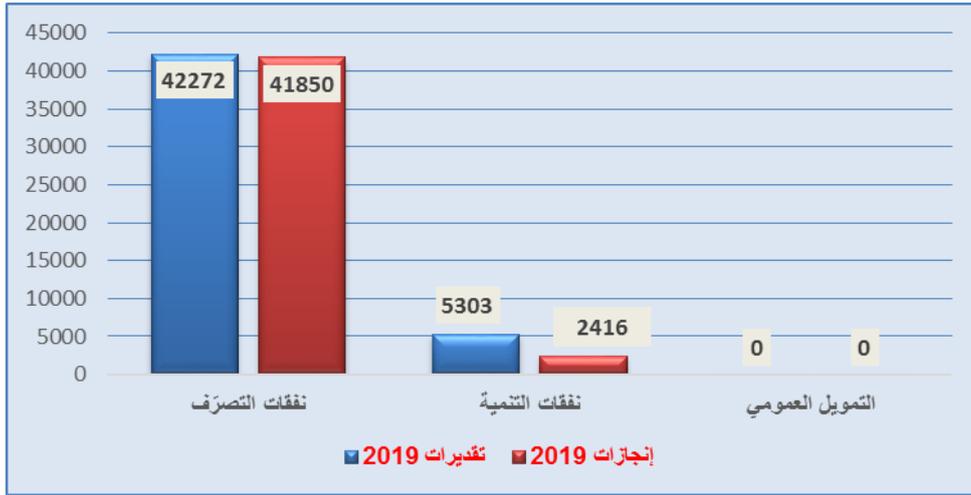
## التوزيع حسب البرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

بيان البرامج الفرعية	بيان النفقات	تقديرات 2019 ق.م أصلي	تقديرات 2019 ق.م. تكميلي (1)	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
					المتوفر (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (2) (1)/
القيادة والمساندة	نفقات التصرف	35256	42272	41850	422	99,00%
	نفقات التنمية	5303	5303	2416	2887	45,55%
	التمويل العمومي	0	0	0	0	0
	المجموع العام	40559	47575	44266	3309	93,04%

**رسم بياني عدد 17 :**

مقارنة بين تقديرات (ق.م التكميلي) وإنجازات ميزانية

البرامج الفرعية لسنة 2019

**2.2- تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها :**

يرمي برنامج القيادة والمساندة إلى تحقيق الأهداف الخصوصية التالية:

1. تحسين التصرف في الموارد البشرية
2. تحسين استهلاك ميزانية التنمية والتدخل
3. تحسين فاعلية أهداف برامج السياسة العمومية

**❖ الهدف الاستراتيجي 9-1: التحكم في كتلة الأجور:****الهدف الخصوصي 1.1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية:**

▪ **تقديم الهدف:** تم اختيار هذا الهدف في إطار الهدف الاستراتيجي الموحد " التحكم

في كتلة الأجور " المشترك بين جميع المهمات حيث أن تحسين التصرف في

الموارد البشرية من شأنه تحسين مردودية الأعوان كما وكيفا وبالتالي يصبح له

تأثير مباشر على كتلة الأجور.

## جدول عدد 15:

## الهدف الخصوصي 1.1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	
المؤشر 1.1.1.9: نسبة التأطير	%	12,81	11,45	13,32	0,51	0,04%	0,16 %
المؤشر 2.1.1.9: عدد الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل	%	1160	1586	906	-254	-0,22%	0,43%

الهدف الاستراتيجي 1.9: التحكم في كتلة الأجور

## رسم بياني عدد 18:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف الاستراتيجي «التحكم في كتلة الأجور» لسنة 2019



## ○ تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

### ✓ المؤشر 1.1.1.9: نسبة التأخير:

تعتبر النتائج في معظمها طيبة إلا أن عدم بلوغ القيمة المنشودة لمؤشر الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل يرجع إلى محدودية الموارد المالية وتنفيذ التعهدات الواردة في الميزانية العامة في خصوص الضغط على المصاريف نظرا للظرف الاقتصادي الصعب الذي تمرّ به الميزانية العامة للدولة.

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %	
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	م=ج-ب	م/ب %
المؤشر 1.1.1.9: نسبة التأخير	%	12,81	11,45	13,32	0,51	0,04	1,87	0,16%

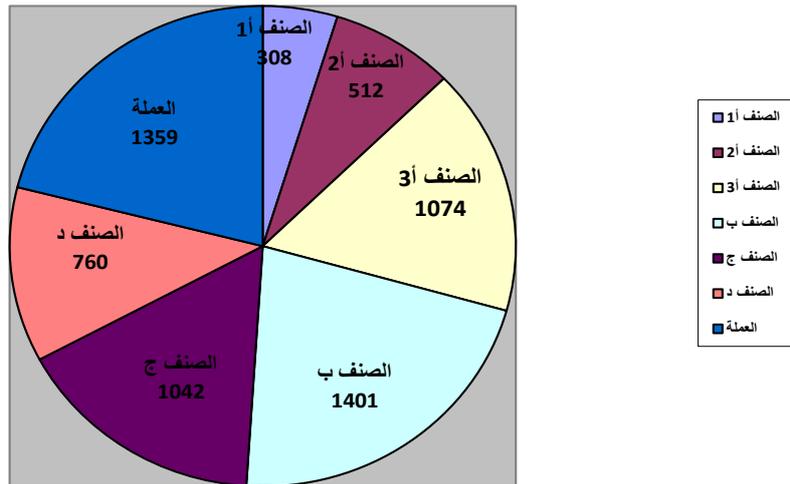
تم تسجيل نسبة تأخير تقدر بحوالي بـ 1.87 % وهي نسبة جدّ طيبة ناتجة عن الانتدابات من الصنف "أ" إلى جانب برامج التكوين المستمر بالمعهد الأعلى للقضاء. وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لاحتساب المؤشر لسنة 2019 تم احتساب الصنفين أ1 وأ2 دون الصنف أ3 على عكس 2018 وذلك أخذا بالاعتبار لأحكام الأمرين عدد 420 و 395 لسنة 2018 المتعلقين بتنظيم كتابات المحاكم والإدارات الجهوية للعدل.

وفيما يلي توزيع الأعوان حسب الأصناف دون اعتبار القضاة وأعوان السجون وعملة  
الخطائر:

الأصناف	العدد
الصف أ1	308
الصف أ2	512
الصف أ3	1074
الصف ب	1401
الصف ج	1042
الصف د	760
العملة	1359

رسم بياني عدد 19:

توزيع الأعوان حسب الأصناف دون اعتبار القضاة



**1. أهم الأنشطة التي تم إنجازها:**

- المناظرات الداخلية
- التكوين المستمر بالمعهد الأعلى للقضاء بغاية الترقية إلى رتب من الصنفين 1 و 2
- الترقية عن طريق المناظرات الداخلية والترقية عن طريق التكوين المستمر إلى رتب من الصنفين 1 و 2

**2. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:**

- عدم الترخيص في إنتدابات جديدة بالنسبة لسنة 2019 وفق ما نصّ عليه منشور رئيس الحكومة عدد 14 المؤرخ في 16 أفريل 2018 والمتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019.
- محدودية الاعتمادات المرخص فيها للترقية إلى رتب من صنف الإطارات.

**✓ المؤشر 2.1.1.9 : عدد الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل:**

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %	
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	م=ج-ب	م/ب %
المؤشر 2.1.1.9: عدد الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل	عدد	1160	1586	906	-254	-0,22	-680	0,43%

**1. أهم الأنشطة التي تم إنجازها:**

- تنظيم دورات تكوينية على مستوى جهوي ممّا سمح بتشريك أكبر عدد ممكن من المتكوّنين.
- تشريك الجمعيات (ودادية الأعوان، الجمعية الثقافية) لدعم الدورات التكوينية.

**2. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:**

- محدودية الاعتمادات المرصودة.

- البعد الجغرافي للمنتفعين بالتكوين وصعوبة تجميعهم.
- تعدّد و تفرع مجالات التكوين.
- صعوبة تجميع الإطار وتوفير وسائل النقل ومكان الإقامة.

### ❖ الهدف الاستراتيجي 9-2: تحسين استهلاك ميزانية التنمية والتدخل:

#### الهدف الخصوصي 2.1.9: تحسين استهلاك ميزانية التنمية والتدخل:

تقديم الهدف: تم اختيار هذا الهدف الاستراتيجي الموحد لماله من أهمية بالغة لتحسين

البنية التحتية للمرفق العمومي بالإضافة لدوره في تحريك العجلة الاقتصادية للبلاد وتوفير مواطن شغل.

### جدول عدد 16:

#### الهدف الخصوصي 1.1.9: تحسين استهلاك ميزانية التنمية والتدخل

نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %	مقارنة بين 2018 و 2019		إنجازات 2019	تقديرات 2019	إنجازات 2018	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء	الهدف الاستراتيجي 9.2: تحسين استهلاك ميزانية التنمية والتدخل
	م/ب %	م=ج-ب						
0,03%	2,55	-0,00	-0,45	99,05	96,5	99,5	%	المؤشر 1.2.1.9: نسبة استهلاك ميزانية التنمية
-0,01%	-0,86	-0,01	-0,86	97,14	98	98	%	المؤشر 2.2.1.9: نسبة إشغال المساكن المعدة للكراء

رسم بياني عدد 20:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء لسنة 2019 الخاصة بالهدف الاستراتيجي «تحسين استهلاك ميزانية التنمية والتدخل»



○ تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

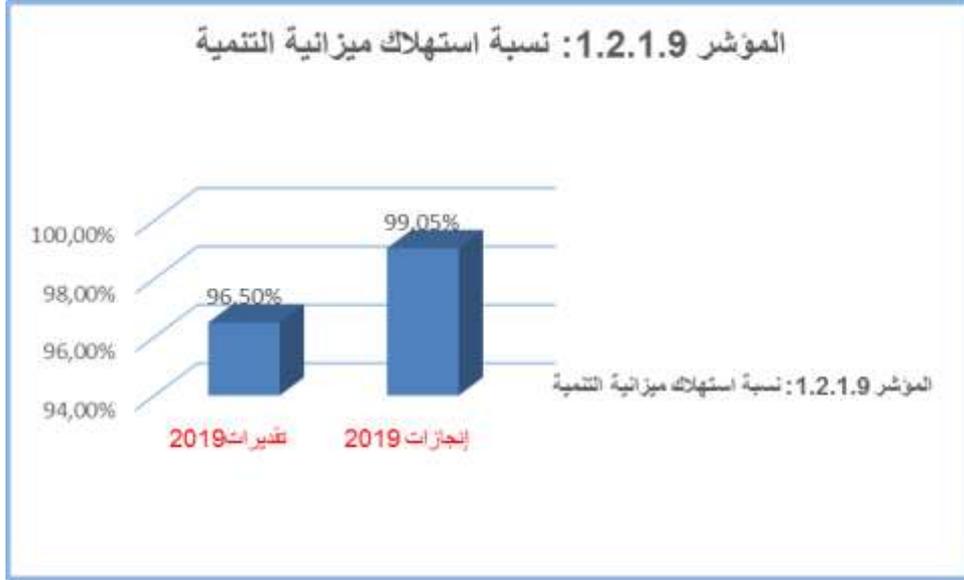
✓ المؤشر 1.2.1.9: نسبة استهلاك ميزانية التنمية:

على مستوى استهلاك ميزانية التنمية بلغت نسبة الإنجاز 69338 أي بنسبة 99.05 % من جملة الاعتمادات المرسمة وهي نسبة طيبة مقارنة بالتقديرات المبرمجة لسنة 2019 والبالغة 70000.

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %	
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	م=ج-ب	م/ب %
المؤشر 1.2.1.9: نسبة استهلاك ميزانية التنمية	%	99,5	96,5	99,05	-0,45	-0,00	2,55	0,03%

## رسم بياني عدد 21:

## تطور مؤشر نسبة استهلاك ميزانية التنمية



## 1. أهم الأنشطة التي تم إنجازها:

الإحداثيات	المحاكم التي تم إخلاؤها	محاكم تم إخلاؤها لضيق المقر وحالتها
محكمة استئناف سليانة	ناحية سوسة 1	ناحية تونس
	ناحية مكث	عقارية سيدي بوزيد
	ناحية تاجروين	
	ناحية جرجيس	

## ○ مشاريع كبرى تدشينها مؤكداً أواخر سنة 2019

الولاية	اسم المشروع
تونس	بناء المجمع الإداري
صفاقس	توسعة محكمة استئناف صفاقس
باجة	بناء الفرع العقاري بباجة
منوبة	بناء ناحية منوبة
توزر	هدم وإعادة بناء ناحية توزر

### 2. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- إحالة اعتمادات صيانة للمجالس الجهوية باعتبارها مشاريع ذات صبغة جهوية رغم توفر إدارات جهوية للعدل مهيكلة.
- تعدد المتدخلين وتشعب الإجراءات.

### ○ تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

الملاحظ أنّ نسبة إشغال الرّصيد العقاري المعدّ للكراء المنجزة خلال سنتي 2018 و2019 مستقرّة ما بين 98 و97,14 %، وتعتبر هذه النسب مقبولة عموماً مقارنة بالقيمة المستهدفة والمحدّدة بـ 98 %، والتي تأخذ بعين الاعتبار المدة المستوجبة لإعادة كراء المساكن عن كل شغور، كما تحرص مصالح الديوان على الاستغلال الأمثل للرّصيد المتوفر وذلك بتحسين منظوري الديوان لتسويق العقارات الشاغرة والإسراع في إتمام إجراءات التسويق والقيام بأشغال الصيانة والتعهد في أحسن الظروف والأجال.

## ✓ المؤشر 2.2.1.9: نسبة إشغال المساكن المعدة للكراء:

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	
المؤشر 2.2.1.9: نسبة إشغال المساكن المعدة للكراء	%	98	98	97,14	- 0,86	0,01 %	0,01 % -

## 3. أهم الأنشطة التي تم إنجازها:

- \* مزيد تحسيس منظوري الديوان بالشغورات وبنشاط الديوان.
- \* التنقل والاتصال المباشر بمنظوري الديوان.
- \* إصدار بلاغات حول الشغورات وتعميمها على مختلف الدوائر القضائية المعنية.
- \* إشعار المشرفين على المحاكم بالشغورات الموجودة قصد إعلام منظوريهم بذلك.
- \* الإسراع في إتمام إجراءات التسوية.
- \* تحيين البيانات المتعلقة بالتسوية بموقع الواب الخاص بالديوان خاصة والوزارة عند الاقتضاء.

## 4. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- \* الترفيع في الاعتمادات المخصصة لصيانة الرصيد العقاري لبقائه في حالة تمكن من حسن استغلاله.
- \* الترفيع في المبالغ المخصصة لتنمية وتعزيز الرصيد العقاري ضمن الاعتمادات المرصودة من الدولة لإنجاز مساكن جديدة خاصة بالمناطق التي لا يملك الديوان بها عقارات كولاية باجة ومقر ولاية نابل أو لتعزيز الرصيد المتوفر.
- \* الحد من مدة الشغور قدر الإمكان وذلك بالتنسيق مع ممثلي النيابة العمومية والقيام بالتنقلات الضرورية عند الاقتضاء.

## 5. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء :

عنوان المؤشر	الإشكاليات	المقترحات لتدارك الإشكاليات
نسبة إشغال المساكن المعدة للكراء	- التقليل من مدة الشغور. - ضعف الرصيد العقاري المعدّ للكراء (216 مسكناً حالياً).	- دعم الإمكانيات البشرية والمادية بالديوان. - تعيين تمثيلية قارة بمختلف الجهات للتسريع في تسويق المساكن الشاغرة. - الترفيع في المبالغ المخصصة لتنمية وتعزيز الرصيد العقاري ضمن الاعتمادات المرصودة من الدولة لإنجاز مساكن جديدة خاصة بالمناطق التي لا يملك الديوان بها عقارات كولاية باجة ومقر ولاية نابل ولتعزيز الرصيد المتوفر. - الترفيع في الاعتمادات المخصصة لإتمام عمليات الصيانة والتعهد.
حالة الرصيد العقاري المتوفر.		

❖ الهدف الاستراتيجي 9-3: فاعلية برنامج القيادة والمساندة:

الهدف الخصوصي 3.1.9: تحسين فاعلية أهداف برامج السياسة العمومية:

▪ تقديم الهدف: تم اختيار هذا الهدف قصد تحسين أداء الإدارة وجودة خدماتها باستعمال

تقنيات حديثة ذات مردودية عالية وضمان استعمال التجهيزات والبرمجيات الإعلامية وصيانتها.

## جدول عدد 17:

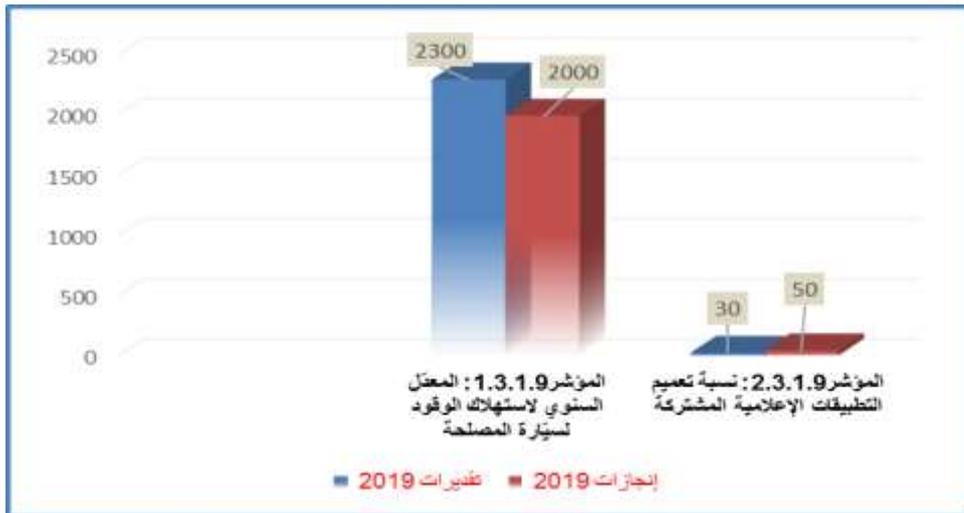
## الهدف الخصوصي 3.9: فاعلية برنامج القيادة والمساندة

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	
المؤشر 1.3.1.9: المعدّل السنوي لاستهلاك الوقود لسيارة المصلحة	لتر	2575	2300	2000	-575	-0,22%	-0,13%
المؤشر 2.3.1.9: نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية المشتركة	%	27	30	50	23	0,85%	0,67%

الهدف الاستراتيجي 3: فاعلية برنامج القيادة والمساندة

رسم بياني 22: مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2019

## الخاصة بالهدف 3.1.9



### ○ تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019

- تم التحكم في إنجاز إسناد وقود سيارات مصلحة وذلك باستعمال منظومة GPRS لمتابعة السير اليومي لسيارات المصلحة في مستوى جميع الإدارات الجهوية .
- تجديد أسطول سيارات المصلحة بعدد مرضي.
- تغيير طريقة توزيع وقود سيارات المسح العقاري وذلك حسب المسافة المقطوعة عوضا عن إسناد كميات جزافا.

### ✓ المؤشر 1.3.1.9: المعدل السنوي لاستهلاك الوقود لسيارة المصلحة:

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %	
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	م=ج-ب	م/ب %
المؤشر 1.3.1.9: المعدل السنوي لاستهلاك الوقود لسيارة المصلحة	لتر	2575	2300	2000	-575	-0,22%	-300	-0,13%

### 1. تحديد أهم الأنشطة التي تم إنجازها والنقائص المتعلقة بالمؤشر:

#### ❖ على المستوى المركزي:

- تكثيف عمليات المتابعة
- تجميع البريد الإداري قدر المستطاع
- تحسيس سائقي سيارات المصلحة بضرورة التقيد بقانون الطرقات والصيانة الحينية للسيارات.

#### ❖ على المستوى الجهوي:

- تكثيف عمليات المتابعة والرقابة على سيارات المصلحة
- ترشيد توجهات السيارات الإدارية داخل نفس الولاية وبينها وبين العاصمة.

## ✓ 2.3.1.9: نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية المشتركة:

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 %	
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	م=ج-ب	م/ب %
المؤشر 2.3.1.9: نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية المشتركة	%	27	30	50	23	85%	20	67%

يهم هذا المؤشر كل من:

- مقر الوزارة
  - الإدارة العامة للإعلامية
  - الإدارة العامة للمصالح المشتركة
  - الإدارات الجهوية
  - مستودع الزهراء
- وتتمثل التطبيقات الإعلامية المشتركة في:

- مكتب الضبط
- التصرف في المخزون
- التصرف في المنقولات.

#### 1. أهم الأنشطة التي تم إنجازها:

- ✓ اقتناء منظومة التصرف في المنقولات
- ✓ القيام بدورات تكوينية لكافة الإدارات المعنية
- ✓ تركيز منظومة التصرف في المنقولات وتوفير حسابات الدخول لعدد 12 إدارة.

#### 2. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة عمليات الجرد بمختلف المواقع (تخصيص موارد مالية وبشرية ولوجستية للغرض)
- منظومات تعود بالنظر بصفة كلية للمركز الوطني للإعلامية
- عدد من الإدارات الجهوية لم تتمكن من المشاركة في الدورات التكوينية.

#### 4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء :

سيتم التركيز على تطوير مناهج التصرف والاعتماد على الرقمنة.